المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد الخامس والأربعين - نيسان ٢٠١٦ | No. 45 Apr. 2016

ملحق مع العدد وقائع وتقارير وتوصيات ندوة كولون الفكرية ٢٦ - ٢٧ / آذار / ٢٠١٦

منهجية التغيير وأدواته ... ثروة بيد المصلحين ..

د. تحسين العطار

يمر العراق بمنعطف خطير حيث الحراك الجماهيري الذي ينشد التغيير الذي جاء جراء الاخفاقات الحكومية في الاداء على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتغيير المنشود ولد بارادة مجتمعية مخاضاتها مؤلمة فقدنا فيها الوقت والمال وحركة التطور نحو بناء دولة مؤسسات ديمقراطية ، وهذه التنشأة المجتمعية الجديدة الرافضة للظلم والخنوع لكل من يريد التلاعب بمقدرات البلد تعاني من عدم امكانية تحديد اولوياتها وتوحيد مطالبها مما يجعلها عرضة لتحديات المفسدين الذين يقللون من اهمية حراكهم ويزعزعون ثقتهم بعدم جدوى التغيير .

وعادة حينما يتحرك الضمير الجمعي نحو تحقيق التغيير من خلال التظاهر والاعتراض على سياسات الحكومة حتما سوف ندخل في اجواء وبيئة مضطربة لاتعرف لها قائد وبذلك سوف تكون ارض خصبة ينتظرها راكبو الموج والنفعيون والمنسلخون من جسد الحكومة بحجة عدم الرضا ليعيدوا الكرة مرة اخرى من ابواب مختلفة ، لذا اكثر ما نخافه في حال عدم ادارة الحراك بحماس الثائر المنتفض العفوي وبضميره سوف يؤول بنا الحال الى نتاج مشوه متجه نحو الانحراف والضياع .

حينما يصل الحس المجتمعي الى حالة الرفض والخروج من شرنقة الخوف والتردد فاعلم انه وجد ادوات التغيير لكن ليس بالضرورة انه قادر على استخدامها بشكل صائب او قادر على ابرازها بتوقيتاتها واماكنها ، ان لم تسرق منه على حين غفلة وتصبح ادوات جارحة ضده ، وهذا ماحصل مع العديد من الثائرين والمنتفضين في عالمنا العربي ، وبالنتيجة سوف لن تجد المقود مع من هز الشجرة من غصنها .

يمر الحراك الجماهيري الناشد للتغيير في ايامه الاولى بمرحلة الغضب والعنفوان التي تنتج فيما بعد فضاء يسمح للحراك في اصلاح المنظومة المجتمعية واعادتها للحياة من جديد بعد ان قهرت بالكبت والفساد وسوء الادارة ، فان استطاع هذا الحراك ان يلج في هذا الفضاء وينهض بالامة من بين الركام فسوف يكون حراكا جماهيريا منتجا يدخل موسوعة الاصلاح ، ولا يتحقق ذلك الا بتوفر الرؤية والعقل والحكمة والعلمية .

ليس بالضرورة ان ينخرط في الحراك الجماهيري كل مكوناته المجتمعية من مله ونحله ، لكن يبقى الكثير منهم يمارس دوره في احداث التغيير من خلال ادارة وجهة بوصلة الاحداث نحو الاهداف واعادتها الى مساراتها حال تشتتها ، وعادة ما يمارس هذا الدور المهم جدا المؤسسة الدينية ، والمجاميع الفاعلة من قادة الرأي والنشطاء المدنيين وآخرين ممن لديهم ادوات صياغة البيان الرصين والخطاب المؤثر من الاعلاميين ، وكل هؤلاء مكامن للامان في حركة التغيير من دونهم حراكنا معرض للمخاطر .

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

دعوة لإيقاف تدهور أوضاع حقوق الانسان في العراق

يشهد العراق تدهوراً متصاعداً في أوضاع حقوق الانسان في كل المجالات وعلى كافة الصعد ولأسباب عديدة جراء سياسة المحاصصة و الطائفية السياسية بعد زوال النظام الدكتاتوري السابق في 2003/4/9 ، واحتدام الصراع الطائفي والحرب مع الجماعات الإرهابية والدواعش وظهور المليشيات والعصابات المسلحة والجريمة المنظمة وتصاعد انتهاكات حقوق الانسان بنطاق واسع ، والحرمان من الحريات الاساسية وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وهدر المال العام وسوء الإدارة والمحسوبية ، وازدياد حالات القتل والخطف والنهب والسلب للممتلكات العامة والخاصة .

و ما زال المواطنون المدنيون يتعرضون لحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي ، وانتشار عمليات الاختطاف والابتزاز والقتل شملت فئات عديدة كالأطباء والصحفيين والمقاولين والأجانب وميسوري الحال و تهديد المواطنين بترك مناطق سكناهم بدوافع دينية او طائفية او عرقية وحرق المنازل وتفجيرها لأهداف التغيير الديموغرافي وإفلات مرتكبيها من العقاب ، وارتفعت ظاهرة النزوح والهجرة والتهجير القسري بسبب احتلال تنظيم داعش الارهابي لمناطق واسعة من العراق ، اضافة الى تدهور الوضع الامني والانساني والاوضاع الاقتصادية والمالية المتدهورة ، فقد ارتفع عدد النازحين والمهجرين حسب الاحصاءات المحلية والدولية الى (3,2) مليون شخص وهم جميعا يعانون من اوضاع مأساوية صعبة لقلة الدعم الحكومي والمساعدات الدولية ، كل ذلك ادى الى ارتفاع عدد طالبي اللجوء الى الخارج لرقم قياسي غير مسبوق خاصة بين شريحة الشباب رغم تعرضهم لمخاطر الطريق والموت في البحار ، هذا فضلا عن طابع التعقيدات التي باتت تواجه طالبي اللجوء الى جانب ما يتعرضون له من أعتداءات اليمين العنصري ... دون وجود حلول مناسبة في الافق .

ويمر الاقتصاد العراقي بتدهور ومأزق خطير نتيجة لتلك السياسات القاصرة التي اهملت القطاعات الانتاجية وتشغيل طاقات العمل حتى غدت الامور اسيرة النمط الاستهلاكي الريعي متسببة بالتدهور الشامل انعكاسا لهبوط اسعار النفط وارتفاع تكاليف الحرب مع الارهابيين الدواعش وتفاقم ظاهرة الفساد والسطو على المال العام وقوت الشعب من قبل الفاسدين ، وهذا بمجمله ادى الى تراجع الموجودات المالية العراقية وانحسار فرص التنمية مع تضخم ازمة البطالة وفقدان الخدمات الضرورية وتوقف المشاريع الانتاجية خاصة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة ، كما يجري التجاوز على رواتب الموظفين والعمال والمتقاعدين واللجوء الى الاستدانة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما يكلف الدولة فوائد باهضة على الديون ومشكلة جدولتها ، ويفرض شروطا تتجه بالاقتصاد اتجاهات تقع بمحصلتها على كاهل الشرائح الفقيرة الهشة .

وفي مجال الحريات العامة والخاصة فهناك تراجع وتضييق في حرية التعبير عن الرأي والتظاهر والاحتجاج والاعتصام المدني وملاحقة النشطاء من المتظاهرين واعتقالهم وتعذيبهم وتهديدهم ، ومخالفة المواد الدستورية التي كفلت حرية التجمع والتظاهر السلمي وحرية الصحافة والاعلام والنشر كما ورد في المادة (38) من الدستور .

كما تنامى وتزايد التجاوز والاضطهاد والعنف والقتل ضد اتباع الديانات والمذاهب من المسيحيين والايزيديين والتركمان والشبك والصابئة المندائيين وغيرهم ، حيث يجري تدمير وتفجير منازلهم وعدد من دور العبادة ومنعهم من اداء شعائرهم الدينية ، ما دفع الكثيرين منهم للنزوح والهجرة الى مناطق امنة اوالتوجه الى خارج العراق .

وتتعرض المرأة العراقية الى افضع التجاوزات والانتهاكات على حقوقها من خلال فرض نظام معين على حياتها بدءاً من ملبسها وسلوكها وعقد زواجها خارج المحاكم واكراهها على الزواج المبكر وانتهاءً بالاتجار بها كفصلية وسلعة تباع وتشترى بموجب التقاليد العشائرية السلبية .

اننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان ننظر بقلق بالغ للتصعيد في الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة على حقوق الانسان في العراق وندينها بشدة ، ونطالب بمحاسبة مرتكبيها من أي جهة كانت ، ونحمل الحكومة المسؤولية الكاملة لوضع حد للانفلات الامني والانساني والحفاظ على حياة المواطنين وحمايتهم من أي انتهاك وتجاوز ، من خلال الاسراع في معالجة الوضع المالي والاقتصادي المتدهور بوضع خطة إستراتيجية متكاملة للنهوض بالاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية مرتبطة بقيم العدالة والمساواة من خلال تشريع قوانين ضرورية لمحاربة الفساد المالي والاداري وترشيد الانفاق الحكومي ومنح الأولوية بالاهتمام للشرائح الاجتماعية الفقيرة والنازحين واعادتهم الى مناطق سكناهم المحررة من الارهابيين الدواعش ودعم اعادة اعمار بيوتهم ومدنهم واطلاق مشروعات التنمية , هذا الى جانب الحاجة لنشر ثقافة تنويرية ترتقي بالوعي العام وتؤمن انخراط الجميع بمسيرة التصدي لقوى الظلام التكفيريه بعمل مجتمعي شامل .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

الموقعون :

1 - الجمعية العراقيه لحقوق الانسان/ بغداد
2 - المرصد السومري لحقوق الانسان/هولندا
3 - الجمعيه الوطنيه لحقوق الانسان /بغداد
4 - الجمعية العراقية لحقوق الانسان/امريكا
5 - منظمه حمورابي لحقوق الانسان
6 - منظمة الدفاع عن حقوق الانسان/المانيا- اومريك
7 - هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق/ هولندا- اربيل
8 - الجمعية العراقيه للمتقاعدين/ بغداد
9 - منظمة راستي لحقوق الانسان / العراق
10 - جمعية الرافدين لحقوق الانسان في العراق
11 - رابطة مدربي حقوق الانسان/ بغداد

المأساة والمهزلة في عراق اليوم !

د. كاظم حبيب

يعيش عراق اليوم مأساة ومهزلة فعلية في آن واحد ، يعيشهما لا على خشبة المسرح وعبر ممثلين فاشلين ، بل على مسرح الحياة اليومية للشعب العراقي المستباح، وشخوص هذا المسرح الحي سياسيو الصدفة والزمن الرديء والسوء ، زمن الردة الاجتماعية والانحدار الحضاري نحو مستنقع الرثاثة الفكرية والاجتماعية والسياسية ، عواقبها تتجلى في المزيد من القتلى والجرحى والمعوقين ، المزيد من النهب والسلب وتضخم الحسابات في البنوك الأجنبية رغم الأزمة المالية والنفطية ، في مقابل المزيد من الفقر والبؤس والفاقة الفكرية والسياسية، والمزيد من الألاعيب والضحك على ذقون الشعب المنهوب والمكروب .

لم يعد يخفى على أحد ما يجري على مسرح السياسة العراقية الداخلية ، حتى أشد المتفائلين الطيبين والبسطاء من الناس أدركوا المناورة ، إن ما يجري بالعراق ليس سوى عملية توزيع أدوار بين لاعبين فاشلين، يعتقدون بإصرار الأغبياء ، بأن الشعب لا يدرك ما يجري ، وأن السياسة بالنسبة لهم ليست علماً ومعرفة وفنا وحكمةً ، بل هي اغتنام الفرص واللعب على الوعود الكاذبة، والاستفادة من الوقت لتعزيز المواقع المهتزة ، لإبقاء النظام السياسي الطائفي ومحاصصاته المخلة بوحدة الشعب .

والسؤال المهم : هل العراق أمام شخصية قادرة على الإصلاح والتغيير ؟ الإجابة بصراحة : الشعب العراقي يواجه شخصية غير ملتبسة ، شخصية من صلب النظام السياسي الطائفي ، لا يختلف عن رئيسيه في الحزب والتحالف الوطني ، إذ إنهما نسختان متباينتان لمضمون طائفي واستبدادي واحد، إلا في ما يحمل من شهادة عالية لم يستفد منها في إدراك إن الحياة علم ومعرفة ، وخوضها لا يمت إلى الدين ومذاهبه بصلة، فالعلم شيء ، والدين شيء آخر ، فمن غاص في الدين ، لا كمسألة فردية ، بل يستخدمه في السياسة ومن موقع المسؤولية ، كما يفعل اليوم قادة وكوادر الأحزاب الإسلامية السياسية العراقية ، عندها ينسى العلم والمعرفة والحكمة كلية ، ويقود المجتمع إلى ذات العاقبة المأساوية التي أوصلنا إليها رئيساه الجعفري والمالكي .

لم تكن مأساة العراق ومهزلته في وجود الجعفري والمالكي على رأس الحكومة العراقية لثلاث دورات وزارية حسب ، بل كانتا وما تزالان تكمنان في جوهر النظام السياسي الطائفي القائم ، وما انتجه من محاصصة طائفية مذلة لهوية المواطنة، باعتبارها الوليد الشرعي الرئيسي ، وليس الوحيد ، لهذا النظام ، ومنه ولد الفساد والإرهاب أيضاً .

يبدو إن رئيس وزراء العراق لم يفقد البوصلة الإيديولوجية الشخصية ، بوصلة حزبه الفكرية والسياسية ، بخلاف ما يعتقد به البعض ، فالرجل أمين لأيديولوجيته، ولم يتزعزع عنها قيد أنملة ، ولا يرى في وعود الإصلاح إلا عبور الأزمة التي يعتقد إنها ستحل بكسب الوقت ، وعبور مطالبة المرجعية بالإصلاح عبر تشكيلة وزارية لا تحل ولا تربط ، وعبور المظاهرات والاعتصامات، واتهامها بالإخلال في حركة واشغال الناس، وبالتالي التوجه لمعالجتها بأساليب أخرى وإصدار أوامر سرية بسبل التعامل معها! إن الرجل لا يخشى حزبه ، بل يخشى على النظام السياسي الطائفي الذي يقوده حزبه وتحالفه الوطني ! ، فهو رجل يعتقد بأن الشعب سيسمح له بهذه المناورات البائسة منذ تسلمه للسلطة في آب ، أغسطس ٢٠١٤، وسيكف عن المطالبة بما يجب أن يحصل .

على رئيس الحكومة وحزبه وتحالفه أن يدركوا جميعاً المسائل التالية :

١. تنامي الوعي الاجتماعي المناهض للحكم الطائفي السياسي ، لما تسبب به من اجتياح واحتلال وموت وخراب ودمار واسع وفقر مدقع لنسبة عالية من سكان العراق ، وفساد هائل ، كما إن انهيار أسعار النفط الخام زاد الأمر سوءاً .

٢. اتساع القاعدة الاجتماعية الشعبية التي لم تعد قادرة على العيش في ظل هذه الأوضاع البائسة والمتدهورة بسرعة فائقة .

٣. كما لم يعد في مقدور الأحزاب والحكام الحالين ، رغم مناوراتهم ، الاستمرار بحكم البلاد بالطريقة التي حكموا فيها خلال السنوات الـ ١٢ المنصرمة .

٤. وفي ظل هذه الأوضاع بدأ يتشكل تحالف اجتماعي في الشارع العراقي قوامه قوى اجتماعية عديدة ، منها : جماهير واسعة محرومة ومضطهدة بسبب الظلم والفقر والتمييز والتهميش ، فئات من البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة التي لم تعد قادرة على تأمين عيشها وعملها ، فبدأت أوساط منها بالهجرة ، جمهرة واسعة ومُلهِمة من فئة المثقفين والمثقفات ، هذا التحالف العفوي الذي فرضه الشارع بين قوى مدنية ، وبعض القوى الدينية ، يمكن أن يلعب دوراً أفضل وأوسع شعبياً لو تبلور بشعارات سياسية ذات طبيعة وأهداف ديمقراطية ملموسة تسرع في تغيير النظام الطائفي ، رغم القلق المشروع الذي يصاحب الموقف مثل هذا التحالف .

٥. وإزاء هذا الوضع ارتفع صوت الجميع بنداء الإصلاح، سواء أكانوا حكاماً ، أم قوى معارضة للحكم ، أم المرجعي الدينية الشيعية إلى كانت حتى الأمس القريب مؤيدة وداعمة للنظام السياسي الطائفي ونحبه الحاكمة ، التي بدأت تتحدث عن المجتمع المدني ! .

٦. ولكن هذه القوى التي تنادي بالإصلاح متباينة في ما بينها بما تريده من عملية الإصلاح ، هل هي عملية شكلية لا تغيير للنظام ومحاصصاته والذي لم يعد مقبولاً، أم عملية إصلاح جذرية ، بمعنى التغيير السلمي الديمقراطي الفعلي للنظام السياسي الطائفي والمحاصصة الطائفية باتجاه إقامة الدولة المدنية الديمقراطية التي تعتمد مبدأ المواطنة وتبني المجتمع المدني الديمقراطي .

والحاكم الجديد ، بتشكيلته الوزارية الجديدة ، التي فيها عناصر مهنية نزيهة، لا يحل مشكلة طائفية النظام ، بسبب وقوفه إلى جانب الإصلاح الشكلي والجزئي ، مبتعداً بذلك عن الإصلاح الجذري ، ويعتقد أنه قادر بذلك على تجاوز مطالب الحراك المدني الشعبي والاعتصامات الشعبية! أرى أنه لم يتعلم من دروس الماضي ، ولن يغفر له التاريخ ! .

حقوق اليتيم والدور المنتظر لحركة حقوق الإنسان

د. تيسير عبد الجبار الآلوسي

العراقيات والعراقيون ، وجدوا أنفسهم أمام ظروف معقدة ، فتحت في وجودهم الإنساني جراحات فاغرة ، فتعاظمت مطالبهم الحقوقية في دوامات ما جرى على أرض العراق من حروب وكوارث بيئية وغيرها ، فوحدها حرب السنوات الثماني ، التهمت مئات آلاف الآباء لتخلف مئات آلاف بل ملايين اليتامى ، فيما جاءت حالات الحصار ونقص استثنائي حاد للدواء والغذاء والحروب الطائفية لتدفع بمئات آلاف أخرى من الآباء والأمهات مولّدة حجماً آخر من الأطفال فاقدي الآباء (اليتامى) وفاقدي الأمهات (العجيّ : المنقطع فاقد الأم) ونسبة أخرى من فاقدي الأبوين (اللّطيم) ومثل هذا حالات مجهولي النسب والأبوين ..

إنّ العناية باليتيم ، ليست مجرد عطفاً شعورياً عابراً ، يُحتفى به بمناسبة اليوم العالمي لليتيم (المصادف عادة مطلع نيسان أبريل)، ولكنّ تلك العناية والرعاية تعني واجباتنا الإنسانية تجاه طفل ينشأ في ظروف قاسية من دون وسطه أو أسرته .. وعراقياً القضية تتسع لتكون قضية جيل بحجم وصل حوالي الأربعة ملايين يتيماً ، وهو الرقم الذي ما زال يمعن في ضغوطه الحادة الاستثنائية بسبب من استمرار أسس دفع أطفال آخرين إلى عالم التيتم وبسبب تدهور إمكانات المعيلين الهزيلة وضعف فرص الرعاية الرسمية والمؤسسية لليتامى .

إنّ تلك الحالات من البهرجة الإعلامية التي نراها في اليوم العالمي أو العربي لليتيم لا ترقى عن أن تكون مجرد استعراضات عابرة وربما تبرعات لا تصل حجم الكارثة واتساعها، ومن هنا فإنّ المطالبة بفتح صندوق مخصوص على المستويين الحكومي والشعبي باسم صندوق اليتيم ، يبقى عراقياً ضرورة قصوى بسبب من حجم هذه الظاهرة الإنسانية الأليمة ومطالبها الكبيرة .

واليتيم من قبل ومن بعد يبقى بحاجة لأن يرى ويلمس ويحيا تفاصيل الحنان والرعاية المجتمعية التي قد تسد جانبا من مشاعر الفقد في وقت لا يوجد من يعوض عن الأبوين.. وطبعا يمكن لتلك الرعاية أن تزيح أية فرصة لنشوء ردود فعل سلبية نتيجة طابع الإحساس بالإهمال ، أو عدم الكفاية في الاستجابة لمعاني الحاجات الروحية والمادية لليتيم .

حقوقياً فإنّ (اليتيم ، العجيّ أو اللطيم) هو كائن جاء إلى الحياة بمسؤولية والديه. ولكن ماذا عندما تكون ظروف البلاد العامة هي التي أخذت منه والديه كما بالحروب الخارجية والداخلية وكما بظروف العيش وما تجابهها من كوارث ونوازل مثلما حالات المجاعة ووطأة الفقر بخاصة هنا الفقر المدقع الذي ظهر في العراق في السنوات المنصرمة بنسب ليست قليلة بل مؤثرة أودت بحيوات مواطنات ومواطنين ، لعدم تمكنهم من الحصول على الدواء والغذاء الكافيين وفي الوقت المناسب ! .

بهذا التساؤل ، نؤكد مسؤولية المجتمع الرسمي والشعبي عن توفير العناية والرعاية الإنسانية بكل تفاصيلها ، سواء بتوفير الحاجات المادية لليتيم عبر دعم معيله ، أم بتوفير البيئة الروحية المناسبة ، ولابد بالخصوص من إيجاد بيئة صحية محصنة ضد حالات الفساد وما يكتنفها من جرائم الابتزاز بما يوفر مبدئياً دفء الرعاية وما فيهما من الحب والحنان وسلامة القلوب و الضمائر من اشكال أمراض الأنفس وبما ربما يوجد بديلا يقترب من أجواء العائلة التي بات اليتيم يفتقدها .

والقضية لا تقف عند الرعاية الصحية والنفسية كما اشرنا للتو ، بل تتسع لمتابعة وسائل الحماية من خطر أشكال الاستغلال، كالإستغلال الجنسي أو الدفع باليتامى في اتجاه دروب الجريمة كما بالأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات وما يماثلها من جرائم .

ونتذكر هنا من أبرز حقوق الطفل اليتيم تلك التي تتجسد في توفير فرص تعليمه بما يفي لتخريجه مواطناً صالحاً يمكنه المساهمة في التصدي لما يجابهه في حياته ولما يقع عليه من واجبات تجاه المجتمع ، ولربما كانت أموال اليتامى سواء التي ورثوها أم تلك الأعرض في نسبتها والأكبر بوجودها أموال فقراء اليتامى المتأتية من مصادر مؤسسية متنوعة ، أقول عن تلك الأموال بضرورة توافر حق اليتامى في واجب حمايتها مجتمعيا قانونيا بوصف الأمر حقاً نوعيا إنسانيا يُبعد اليتامى عن حالات استغلالهم بسرقة أموالهم سواء فردياً أم جميعا في مؤسسات رعايتهم .

إن رعاية اليتامى لا تقف عند حدود الحقوق الفردية الخاصة ، من حماية أموالهم، وحظر حالات القهر والحرمان أو حق إكرامهم روحيا ماديا ولن تقف عند حق الإيواء والإحسان والإطعام وكأنهم شحاذو طرقات يذرعونها تيهاً، فرعاية اليتامى تتسع لتكون وتتجسد في رسم استراتيجية بناء أجيال مستعدة أن تكون فاعلة في البناء المجتمعي مساهمة في مسيرة التنمية من دون مشاعر التمييز والفقد والعوز وبعيداً عن الوقوع ضحايا الابتزاز والجريمة .

فهل تعرفنا إلى القوانين والتشريعات المخصوصة باليتيم؟ وهل أوجدناها ؟ وهل تمّ تفعيلها ؟ وما هي أدوار الفعل المؤسسي الرسمي والمجتمعي لمعالجة الظاهرة؟ وكيف تمّ النظر لترتيب الأهمية والأولوية في إطار حركة حقوق الإنسان ؟ هل تم النظر إلى الأرامل ؟ هل تم الربط بين بقايا العائلة بعد فقد المعيل وقوانين المجتمع والدولة بشكل سليم ؟ هل تمّ تخصيص المعالجات العلمية الموضوعية سواء بمراكز البحوث أم بالدراسات الجامعية ؟ وهل بالأصل توجد إحصاءات جدية مسؤولة وسليمة ووافية للظاهرة ؟ ما طابع تلك الإحصاءات ؟ هل يوجد فيها تفاصيل تخص الأوضاع الصحية والنفسية الروحية وهوية المشكلات وتسلسل وجودها ؟ وهل توجد بالفعل خطط مناسبة تتناول الظاهرة ؟.

إن (اليتيم) علامة إنسانية قاسية تصرخ بوجه مجتمعاتنا ، أنْ أوقفوا الحروب العبثية، وأنْ أوقفوا سطوة المافيات وتمدد أخطبوطها في ثنايا الوجود المجتمعي مستغلة الفئات الهشة وأولها اليتامى .. وأن تبنوا مؤسسات الرعاية وأصلحوا شأنها ، فهي بوابة خطيرة تستولد الجريمة والمجرمين إن لم تكن عليها عين المجتمع والدولة .. ولعل أبرز أعين المجتمع هي أعين المنظمات المتخصصة الحقوقية وأدوارها المباشرة التي تلتحم باليتامى وبواقعهم وبمن يشرف على مسار حيواتهم .

إنني أدعو كل منظمات حقوق الإنسان لتأخذ على عاتقها هذي المهمة بأولوية وأهمية تتناسب وحجم القضية ، وأدعو ليكون في كل مؤسسة حكومية نسبة مالية تدفعها لرعاية اليتامى وما يندرج في إطارهم ، تعبيرا عن المسؤولية المجتمعية العامة تجاه الظاهرة، وللتشكل مؤتمرات بحثية علمية تدرس الظاهرة في ضوء إحصاءات دقيقة مدروسة المفردات كي يمكن لمجتمعاتنا أن تقول : إنها رعت اليتيم بمستوى المسؤولية والجدية وبسلامة التفكير وفلسفته وإجراءاته ..

وتحية لحركة حقوقية تتبنى هذه القضية الاستثنائية بهوية وطابع نوعي مستقل يرتقي لمستوى الجرح الفاغر لها .

دعوة للتعرف على الديانة الايزيدية والحوار مع أهلها

زهير كاظم عبود

بالرغم من التواجد الفعلي للايزيديين في مناطق متعددة من كوردستان العراق، وكونهم متفاعلين مع أبناء هذا الوطن عربا وكوردا وتركمان وبقية المكونات الجميلة ، ومع كل ما كتبه التاريخ المزور والمشوه عنهم ، ومع كل تلك التضحيات التي قدمها المجتمع الايزيدي ويتشرف بها التاريخ العراقي والكوردستاني ، إلا أنهم بقوا أسرى تلك الصفحات التي شوهت علاقتهم بألاخر ، وزاد الأمر تعقيدا سكوتهم حتى على الحكومات العراقية منذ قيام الحكم الوطني حتى اليوم ، فلم تكن لهم حقوق المواطنة الحقيقية ، ولم تكن الحكومات المتعاقبة تعترف بهم كديانة قائمة يؤمن بها نصف مليون إنسان على اقل تقدير في العراق ، ولم تنصفهم أو تشير لهم جميع الدساتير التي صدرت ، ولم تظهر أية ردة فعل حتى ضد التخرصات والأكاذيب والتزوير الذي مارسه بعض الكتاب والمتعلمين وضعاف النفوس ضد حقيقتهم وديانتهم .

وإزاء هذا الحال واستمرار محنة الايزيديين وتهميش مناطق سكناهم من قبل السلطات التي تعاقبت والتي كانت تنظر لهم على الدوام نظرة دونية ، سيطرت هذه النظرة على عموم المجتمع العراقي ، وتعدته إلى رجال الديانات الأخرى من المسلمين بكل مذاهبهم ، ومن المسيحيين وحتى من المندائيين وان كانوا لا يقلون عنهم تهميشا وظلما .

اليوم تمر على الايزيدية اكبر محنة في تاريخهم القديم والحديث ، وحيث أن كل المحن والمجازر التي طالتهم سابقا كانت تتعرض إلى حياتهم وحلالهم أو مقدساتهم، إلا أن محنتهم اليوم تكمن في تعرض بناتهم إلى السبي والاختطاف القسري والامتهان الإنساني ، وتعرضت حياتهم للموت بأشكاله البشعة ، وممتلكاتهم للنهب والسلب وصودرت أراضيهم ومحاصيلهم ومواشيهم ، ودفعهم الحال إلى الهجرة واللجوء سواء إلى مدن قريبة منهم يعيشون فيها في مخيمات لاتقيهم برد الشتاء ولاحر الصيف ، ولايمكن أن يستمر العيش فيها بكرامة ، منقطعين عن أعمالهم وموارد رزقهم ، أو اللجوء إلى دول أوربا عبر مسالك وبحار وطرق خطيرة للغاية وتعرض سالكيها لمخاطر الموت وهو ما حصل لأعداد ليست قليلة منهم .

وبالرغم من إن الدستور العراقي الصادر عام ٢٠٠٥ تعرض إلى ذكرهم باستحياء ، فان النظرة الخاطئة والمشوهة عنهم لدى المجتمع العراقي هي الغالبة مع وجود انفتاح ووعي ثقافي لا يستهان به داخل أو خارج العراق في الفترة الأخيرة .

ضمن هذه الظروف كان لموقف وتفهم بعض من القيادات الدينية لحقيقة الديانة الايزيدية ، ومعرفة قيمهم ومقدساتهم وأعرافهم ، وحقيقة إيمانهم بالله الواحد الأحد ، الأثر الأكبر في خلق فسحة من الأمل في التقارب والتحاور، والعمل على مسح كل ما تعلق بهم من تخرصات لا اثر لها في الحياة ولا صحة لها في ممارستهم طقوسهم الدينية وأعرافهم .

المطلوب اليوم والايزيدية تتعرض إلى أبشع صفحة يسجلها التاريخ العراقي عنهم ، ومع زيادة هجرة الشباب وفرار العوائل من بيوتها وأماكن سكناها بحثا عن الأمان والسلام والاستقرار والكرامة ، نجد أن الحوار بين كل الديانات المتعايشة بأمان في العراق ضروري وواجب ، كما أن التقرب من الايزيدية ومعرفة القواسم الإنسانية المشتركة يمهد الطريق للتنوير الديني والاجتماعي ، ويساهم في رفع الغشاوة عن أعين البعض ممن التبس عليهم التقييم والموقف ، وممن انطلت عليهم أكاذيب المغرضين ومرضى النفوس، وقد يساهم في مداواة بعض من جراح الايزيديين التي باتت عميقة أكثر من سابقها .

وحتى نبدأ بصفحة جديدة من الحياة العراقية المشتركة ينبغي علينا أن نبني علاقاتنا بالثقة المتبادلة والاحترام وقبول الأخر ، وان نجد الأرضية والقواسم المشتركة التي تجمعنا ، ونسعى لإظهار

جميع التوافقات التي تشترك فيها كل الديانات الإنسانية ، وان تكون المحبة والسلام الغطاء الذي يغطي مساحة الحوار ونسعى جميعا لصيانته وحمايته .

أن بث الوعي في المجتمع لتغيير نظرته الدونية والسلبية تجاه أهل الديانات العراقية الأخرى واقع تعيشه الأغلبية والأكثرية من أبناء العراق ، والصفحة الجديدة من الحياة العراقية تدعونا بالإضافة إلى تأسيس ثقافة قبول الأخر واحترامه إلى المزيد من التمسك بقيم السلام والمحبة والدعوة للخير ، وهذه لايمكن توفيرها معالم تتوفر النية الصادقة والعزم على الشروع بكتابة هذه الصفحة .

الايزيديين أكثر من غيرهم بحاجة لهذا التقارب والحوار ، للظروف السلبية التي مرت عليهم ، وللفرمانات التي طحنتهم ومزقت وجودهم ، وبالتالي عزلتهم عن المجتمع ، وقتلتهم دون وجه حق ، وحيث أن جميع الديانات تدعو للإصلاح والخير والمحبة والتسامح والسلام ، لذا فأنها تشترك جميعا في ظل الأيمان والتوحيد بقيم مشتركة تصلح لأن تكون القاعدة التي يمكن تأسيس مبدأ الحوار والتقارب بين جميع أهل الديانات في العراق ، وان تكون الحقوق والحريات متساوية بين العراقيين بغض النظر عن الدين والقومية والأصل والجنس .

هي دعوة للتقارب والسلام والمحبة بين مكونات عراقية وإنسانية يؤمن بها الملايين من البشر ، هذا التقارب واللقاء يزيد من قيم وأواصر التقيد باحترام الأخر ، وان الاختلاف بين الأديان والمذاهب لايمكن أن يكون سببا يدعو للموت بأي شكل من الأشكال .

إدانة الخطاب المرضي لقوى الطائفية وعنصرييها التكفيريين والمطالبة بموقف رسمي تجاه ما ارتكبه النائب الصدري

في أثناء جلسة برلمانية انعقدت مؤخراً ، تحدث النائب عن التيار الصدري ماجد الغراوي بأسلوب استفزازي يمتلئ بالسخرية والعدائية، قائلا : "إنَّهُ يمكن سبي الأيزيديات وتوزيعهن على المعتصمين أمام المنطقة الخضراء"، بالإشارة إلى اعتصام أنصار التيار الذي ينتمي إليه ، وقد تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي نصَّ الحوار الذي جرى بين النائب والسيدة فيان دخيل في تلك الجلسة ، من دون إيراد ما ينفي الواقعة ، في وقت اقتصر الرد على ذاك الخطاب بالتساؤل : "عن نوعية العقلية التي يحملها النائب الغراوي وأمثاله من المنتمين إلى أجنحة الإسلام السياسي وأحزابه الطائفية ، تجاه المكونات المهمَّشة من أتباع الديانات غير المسلمة عامة والأيزيديين خاصة".

إنّنا في المرصد السومري لحقوق الإنسان ، نلاحظ استمرار ذات النهج الاستعلائي لقوى الإسلام السياسي الطائفية ، بما يتضمنه من تمييز وإجحاف بحق جميع بنات وأبناء المكونات القومية والدينية والمذهبية ، وبما يثيره من ممارسات يتأسس خطابها على منطق الحقد والكراهية ومحاولة إذلال الآخر وتحقيره وعدّه مواطناً من الدرجة الثانية بل محاولة معاملته بدونية العبودية واستباحة وجوده الإنساني وسلبه حقوقه وحرياته ، هذا فضلا عن الثقافة الذكورية وطابع الاستعلاء فيها ودونية النظر إلى المرأة وحصرها بالاستعباد الجنسي ، عبر إسقاط القدسية الدينية على تلك الفلسفة من جهة واستغلال العنف في ممارسة البلطجة والاستبداد .

إنَّنا إذ نشخّصُ أسسَّ هذا التفكير وما يؤدي إليه من نهج خطير دفع دائماً إلى ارتكاب جرائم إرهاب تقع على كواهل أبناء المكونات المهمشة ، ننبه على مخاطر التهاون تجاه مثل هذه الرؤية وتمرير ما يُرتكب في ضوئها، من دون مساءلة ومن دون اتخاذ الإجراءات القانونية بأشد صورها وأقواها حسماً .. ونحن في مرصدنا الحقوقي ندين تلك التصريحات وذاك الخطاب المرضي العنصري وما ينطوي عليه من اجترار فلسفة تكفيرية ماضوية بأسس منهجها الطائفي وما يتقيأه من آسن الأقوال والممارسات .. ونطالب البرلمان وكتلة النائب بالاعتذار من الشعب العراقي ومن الأيزيديين وبإدانة ما جرى بوصفه اعتداء على الدستور وما كفله لجميع المواطنات والمواطنين والمكونات العراقية كافة بلا تمييز .. وبوصف ما جرى يمثل جريمةً واعتداءً سافراً على حقوق النسوة العراقيات وكرامة المرأة إنساناً يحيا بكامل الحقوق وبمبدأ المساواة والإنصاف والعدل .. ونؤكد هنا مطالباتنا المتكررة باتخاذ أشدّ الإجراءات التي تنسجم والقوانين الدستورية بوجهها الحقوقي وما كفلته من حقوق بالتأسيس على مبدأ المساواة بين المواطنين وحظر التمييز بكل أشكاله بخاصة القائم على أساس الجنس أو الانتماء الديني و\أو القومي .

النصر لحركة حقوق الإنسان في دفاعها عن حقوق العراقيات والعراقيين كافة وهم يحيون في ظلال مبادئ العدل والمساواة وكامل ما نصت عليه إعلانات حقوق الإنسان الأممية وقوانينها كافة ، ولتعلو مبادئ حقوق التعايش السلمي المتساوي القائم على خيار تقرير المصير حقاً ثابتاً راسخاً في العراق الفديرالي المنشود .

المرصد السومري لحقوق الإنسان
لاهاي هولندا 02 \ 04 \ 2016

إحياء يوم الشهيد الكردي الفيلي

احيا الكورد الفيليون بمحافظة السليمانية عصر يوم الاثنين (٤-٤-٢٠١٦) الذكرى السنوية السادسة والثلاثين ليوم الشهيد الكردي الفيلي عبر اقامة مراسم تأبينية تخللها القاء الكلمات والقصائد التي عبرت عن حجم الجرائم والظلم الذي ساقه النظام البعثي الصدامي المباد على هذه الشريحة في سجون نقرة السلمان وسجن ابي غريب والفضيلية وسجون تكريت والحلة والرمادي والفرات الاوسط والبصرة وكركوك ، لا لشيئ سوى تمسكها بانتمائها لقوميتها الكوردية وعدم التطوع في صفوف الجيش الشعبي والافواج الخفيفة ، وقد وصل عدد الشهداء الى اكثر من عشرة آلاف شاب استشهد معظمهم بالاسلحة الكيمياوية والغازات السامة .

بدات المراسم التي دأبت منظمة الكورد الفيليين في محافظة السليمانية على اقامتها سنويا بالوقوف دقيقة صمت حدادا على ارواح الشهداء واشعال الشموع والقاء الكلمات التذكارية والقصائد التي عبرت عن جانب من المأسي والويلات التي تعرض لها الكورد الفيليين على ايدي جلاوزة النظام المباد والتي مازالت اثارها شاخصة لحد الان، دون ان تقوم السلطات المعنية في حكومتي المركز والاقليم ، بازالة الاجراءات التعسفية واعادة حقوقهم المغتصبة، على الرغم من صدور قرار من المحكمة الجنائية العراقية عام ٢٠١٠ باعتبار مأسات الكورد الفيلية جريمة ابادة جماعية (جينوسايد) .

ودعا ابناء هذه الشريحة المظلومة بهده المناسبة كل الجهات ذات العلاقة ببذل الجهود لتفعيل الآليات لتنفيذ القرارات الصادرة لإعادة حقوق المواطنة لهم وتعويضهم ماديا ومعنويا عن الجرائم التي تعرضوا لها جراء السياسات الشوفينية لنظام البعث المباد ، من مصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة وسحب الجنسية العراقية عنهم وتهجير مئات الالاف منهم دون وجه حق ، عادين جريمة الابادة الجماعية بحق الكورد الفيلية وتهجيرهم القسري وسلب مواطنتهم العراقية ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة وحجز وتغييب الآلاف من أبنائهم دون معرفة أماكن رفاتهم ، من قبل نظام الطاغية المقبور ، جريمة كبرى يندى لها جبين الانسانية، أرتكبها أزلام نظام البعث بدم بارد بعيدا عن أي قيم إنسانية .

نصف ثروة النفط في جيوب اللّصوص!

عدنان حسين

احتاجت دولتنا إلى أكثر من ثماني سنوات لدراسة وإقرار الحسابات المالية الختامية للعام ٢٠٠٧ ، فمنذ أيام فقط صادق مجلس النواب على تقرير الحسابات الختامية لموازنة ٢٠٠٧ .. والسبب ؟ .. فتّشوا عن الفساد الإداري والمالي .

المادة (٦٢) من الدستور تُلزم مجلس الوزراء أن يقدّم الحسابات الختامية لكل سنة مالية مع مشروع قانون الموازنة العامة للسنة التالية، بيد أنّ حكومة «دولة القانون» الأولى لم تقدّم في نهاية ٢٠٠٧ أو بداية ٢٠٠٨ الحسابات الختامية لموازنة ٢٠٠٧، بل إنها كرّرت ذلك مع موازنات الأعوام التالية كلّها تقريباً .

لماذا يتعيّن أن نفتّش عن الفساد الإداري والمالي لنُدرك سرّ هذا التأخير المبالغ فيه للغاية ؟ الجواب في تقرير اللجنة المالية البرلمانية المقدّم الى مجلس النواب ، والذي كشف عن مجهولية مصير عشرات المليارات من الدولارات من فوائض موازنات ذلك العام والأعوام السابقة .

وأشار التقرير إلى العديد من الخروق والمخالفات المالية التي ارتكبتها الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى، فضلاً عن صرف سلف نقدية بما يزيد على أربعة مليارات ونصف المليار من الدولارات ، بقرارات من مجلس الوزراء من دون وجود تخصيصات لها في الموازنة ولا مبررات لصرفها ، وهذه المبالغ لم تُعد إلى الخزينة العامة حتى اليوم ، بالرغم من مرور أكثر من ثماني سنوات على صرفها .

وسجّل التقرير وجود فائض في موازنة ٢٠٠٧ بلغ (١٥,٧٠٠) ترليون دينار ، في حين بلغ الفائض المتراكم للسنوات ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ نحو (٥٢,٠٦٠) ترليون دينار (أكثر من ٤٣ مليار دولار) .

اللجنة المالية دفعت بالمسؤولية عن تقصّي مصير هذه الأموال الطائلة إلى هيئة النزاهة ! وفي علامة على عدم الاكتراث بمصير هذه الأموال ، اكتفى رئيس مجلس النواب سليم الجبوري بالقول إن المصادقة على تقرير الحسابات الختامية «لا تعني زوال المخالفات المرتكبة ، إنما تمثّل خط شروع في متابعتها» ، ودعا اللجان المختصة الى متابعة تلك المخالفات ومحاسبة المقصرين !! .

الأحد الماضي كتب الخبير العراقي في شؤون الطاقة والاقتصاد، وليد خدّوري ، مقالاً في صحيفة «الحياة» اللندنية تضمّن جردة معلومات مستقاة من تقارير رسمية وإعلامية تفيد بأن خزينة الدولة العراقية تعرّضت لنهب سافر منظّم طيلة السنين الاثنتي عشرة الماضية ، وأن قيمة هذا النهب زادت على ٥٠٠ مليار دولار ، أي بمعدل سنوي يزيد على ٤٠ مليار دولار ! والمبلغ الكلي يعادل قيمة نصف عائدات النفط العراقي للفترة نفسها ! ، المعلومات أفادت أيضاً بأن «كمية ضخمة من هذه الأموال جرى تحويلها إلى دول مجاورة، خصوصاً إيران لمساعدتها أثناء الحصار الدولي قبل الاتفاق النووي» ! .

أياً كان «الملاذ الآمن» الذي انتهت إليه هذه الثروة المهولة التي كانت ستكفي لجعل العراق في مصاف دول الخليج العربي المُترَفة ، فإن السرّاق أو الناهبون ليسوا سوى عراقيين (بالجنسية) ، والكثير منهم ليسوا سوى مسؤولين كبار في الدولة وسلطاتها العليا الثلاث، كانوا ومازالوا .. أم إنني غلطان ؟ .

حَدوتة مصرية

امين يونس

في (كَفْر دِرَوين) المُحاذِية ل (كَفْر دروزن) ، إحتارَ العُمدة ، في كيفية تحقيق ولو جُزءٍ من وعودهِ الكثيرة لأهل المنطقة ، لاسيما وأنهُ لم يدفع أجور الفلاحين عن عملهم منذ أشهُر ، وبما أنهُ مُتحالف ومُتصاهر، مع عُمدة كَفْر دروزن ، فأنهُ أي عُمدة دروزن ، هو أيضاً ، لم يَكُن بعيداً ، عن تبعات المشاكل والأزمات... بل رُبما تكون ورطتهُ أكبر وأكثَر تعقيداً ... لأن غالبية سُكان قريته ، مّيالونَ للإعتراض والمُطالبة بالحقوق ... الخ ، في حينَ أن أهالي كَفْر دِرَوين ، مُسالمون ، هادئون ، قانِعون ، ليس من طبيعتهم ، الوقوف بِوجه وَلي الأمْر .

ومن نافلة القَول ، ان « شيخ الغَفَر « في القريتَين ، من أقرباء العُمدة، والغَفَر أنفسهم ، من الأتباع الذين يأتمرون بأوامِر العُمدة وشيخ الغَفَر.

أما كيفَ وصلتْ الأوضاع الى هذهِ الدرجة من السوء ، فأن القصّة بدأتْ حينَ شرعَ عُمْدَتا القريتَين ، قبل سنواتٍ طويلة ، بالإستحواذ على الغيطان والأراضي الجيدة ، وبسط السيطرة عليها .. بل ان العُمدة قام ببناء دَوارٍ مهيب في أرضٍ كانَ الناس يقصدونها فيما مضى ، للإستجمام والراحة ، فحُرمتْ عليهم ، ثم إزدادَ جشع العُمَد وشيوخ الغَفَر ، فمّدوا نفوذهم ، على البِئر التي تُزوّد القريةَ بماء الشُرب ... بل أنهم إحتكروا أيضاً ، المياه التي تجري في التُرعة الرئيسية .. فكانوا يفتحونَ بوابات المياه ، للذين يتملقون لهم ويُداهنونهم ويقطعونها عن المنتقدين وغير التابعين ! ... فحدثتْ فجوة كبيرة : فالعمدتَين وأقرباءهما والمتمسحين بهما ، وشيخي الغَفَر وشيخَي الجامع ... مُترفين وحاصلينَ على معظم الغّلة والماء ... الخ ، والناس الغلابة في القريتَين ، يعانون من الفُقر والعَوز .

[النّداهة] ... (من الأساطير الريفية المصرية ، حيث يزعم الفلاحون أنها امرأة جميلة جدا وغريبة تظهر في الليالي الظلماء في الحقول ، لتنادي بإسم شخص مُعَين فيقوم هذا الشخص مسحوراً ويتبع النداء إلى أن يصل إليها ثم يجدونه ميتا في اليوم التالي ، أو يصبح مجنوناً على الأقل) .

على ذّمة « عم عطيّة » ، فلقَد سُمِع صوت النّداهة ، في الليلة الماضية ، وهو يُنادي عُمدَتَي كَفْر دِرَوين وكَفْر دروزن .. الله يستر ! .

هلهولة !! يرادلها ذبايح ! *

عصام الجلبي

صوت مجلس النواب العراقي في جلسته الاعتيادية الثانية والعشرين برئاسة الدكتور سليم الجبوري رئيس المجلس ، وبحضور (٢٥٦) نائب ، يوم السبت ٢ / ٤ / ٢٠١٦ على قانون تصديق الحسابات الختامية لجمهورية العراق لعام ٢٠٠٧ والمقدم من اللجنة المالية في المجلس ، ونوه الرئيس الجبوري بهذا الخصوص الى ان المصادقة على الحسابات الختامية لعام ٢٠٠٧ تعني خط الشروع في كشف المخالفات ومتابعتها .

خبر مر مرور الكرام دون أن يلتفت إليها الكثيرون ، ألا يستحق ذلك إحتفالاً وزغاريت ..

تصوروا الأن في عام ٢٠١٦ نصادق على الحسابات الختامية لعام ٢٠٠٧ !!

لربما هناك خطأ مطبعي والمقصود هو ٢٠١٧ ، لأن المسؤولين في العراق يقرأون الغيب والمستقبل !!

وما الفائدة من إقرارها بعد ٨ سنوات !؟ هل هي برائة ذمة ؟ .

لو طلع الخبر قبل يوم واحد في (الأول من نيسان) / كان نكول كذبة نيسان !! ، قليلاً من الحياء إن بقا هناك حياء .. حسبنا الله ونعم والوكيل .

*عمان ٣ / ٤ / ٢٠١٦

اللاجئون واتفاقية شينغن

د. عبد الحسين شعبان*

أخذت مأساة اللاجئين تزداد تعقيداً، خصوصاً بإقفال الحدود اليونانية - المقدونية وبقاء الآلاف منهم في الظروف الطبيعية القاسية، معلقين بحبل الأمل للعبور إلى دول أوروبا الأخرى الأكثر رفاهاً وغنى .

وقد انعكست مأساة اللاجئين على العلاقات الأوروبية- الأوروبية بين دول الاتحاد الأوروبي، الموقعة على اتفاقية شينغن التي تؤكد حرية التنقل، ولكن بسبب تدفق الأعداد غير المسبوقة من اللاجئين وظروف بعض البلدان الاقتصادية السيئة ، جرى تعويم الاتفاقية ذاتها تحت عنوان «حكم الضرورة» ، وذلك استناداً إلى المادة الثانية منها (الفقرة الثانية) التي تنص على «إذا تطلب الأمر حماية النظام العام أو الأمن القومي ، يجوز للدولة العضو، بعد التشاور مع الأطراف المتعاقدة الأخرى ، اتخاذ قرارها ولفترة محدودة ، باستعادة السيطرة على الحدود الداخلية مع الدول الأوروبية الأخرى، وإن إعادة السيطرة على الحدود تبقى استثناء عن القاعدة» .

وعقد مؤخراً اجتماع في بروكسل لوزراء داخلية دول الاتحاد الأوروبي لمناقشة مقترحات توزيع اللاجئين بين الدول الأوروبية ، وهي الخطة التي كانت ألمانيا من مؤيديها، في حين إن دولاً كانت تنتمي إلى الكتلة الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية وقفت ضدها صراحة ، وكانت هنغاريا على لسان رئيس وزرائها فيكتور أوربان قد أعلنت أن تدفق اللاجئين إلى أوروبا يهدد الجذور المسيحية للقارة ، ووقفت هي وتشيكيا وسلوفاكيا وليتوانيا ورومانيا، إضافة إلى اليونان وإيطاليا ضد استقبال اللاجئين .

وبسبب عدم التوصل إلى اتفاق بخصوص توزيع اللاجئين بين وزراء الداخلية ، فمن المحتمل عقد قمة أوروبية طارئة وهو ما صرح به رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك، بأن عدم التوصل إلى اتفاق وخطط مشتركة لتنظيم واستيعاب الهجرة المليونية ، سيؤدي إلى القضاء على اتفاقية شينغن للحدود المفتوحة، وهو ما كان محط آمال دول أوروبا الشرقية سابقاً، والتي هي اليوم من أشد المعارضين لتوزيع حصص اللاجئين .

والأمر لا يتعلق باتفاقية شينغن فحسب، بل إنه سيعيد ترتيب البيت الأوروبي على نحو جديد، بين الجماعات اليمينية والمتطرفة التي تنشط بالدعاية العنصرية ضد استقبال اللاجئين، وضد الأجانب بشكل عام ، وبين جماعات مؤيدة لاستقبالهم ، وذلك ضمن أنشطة لأحزاب الخضر وبعض أحزاب اليسار ومنظمات المجتمع المدني وهيئات حقوق الإنسان، وبضغوط من منظمات دولية إنسانية.

وحتى المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل تعرضت إلى انتقادات حادة ، ليس من اليمين فحسب، بل حتى من أوساط داخل حزبها، الأمر الذي دفعها إلى تغيير مواقفها من تأييد استقبال اللاجئين ومد يد العون والإنقاذ لهم، إلى الحزم والتشدد إزاءهم ، الأمر الذي بدد آمال الكثير من اللاجئين الذين ظلوا وما زالوا يعلقون على مواقف ألمانيا بالذات بشأن حل مشكلتهم ، والضغط لفتح الحدود أمامهم .

لقد اتخذ قرار فرض رقابة على الحدود للحد من تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين القادمين من البلقان مروراً بهنغاريا والنمسا، وهو الأمر الذي أثار أزمة داخلية في ألمانيا ذاتها ، كما قررت سلوفاكيا والنمسا وتشيكيا إعادة فرض رقابة على الحدود، وعلقت بحكم الأمر الواقع ومن دون إعلان اتفاقية شينغن، بل إن النمسا نشرت جيشاً على الحدود مع هنغاريا ، وقال مستشارها فيرنر فايمان إن بلاده ستستدعي الجيش فوراً لمساندة الشرطة في مواجهة تدفق اللاجئين الذين يصلون بمعظمهم عبر هنغاريا.

إن هذه الإجراءات وضعت الاتحاد الأوروبي أمام أزمة حقيقية ، وهي الأزمة الثانية الكبرى بعد أزمة اليورو، وهما منجزان أساسيان من منجزات الاتحاد الأوروبي ، وذلك من خلال :

١- إن تعليق اتفاقية شينغن سيؤدي إلى «فراغ قانوني» ، ولهذا لا بد من التوصل إلى خطة عملية ومرنة لتقاسم عبء اللاجئين، مع تكثيف الإجراءات التي تتخذها الدول منفردة، وإلا فإن حالات انفلات قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالجميع .

٢- إن دول الاتحاد الأوروبي تواجه سؤالاً كبيراً: هل لا تزال ملتزمة بالاتفاقية الدولية بحقوق اللاجئين لعام ١٩٥١ وملحقها لعام ١٩٦٧ ، أم أن هذه الاتفاقية هي الأخرى وضعت على الرف وسيتم تعويمها؟ الأمر الذي سيطرح عليها تساؤلات داخلية ودولية، بخصوص احترامها حقوق الإنسان ومدى التزامها بالمعاهدات والاتفاقيات الأوروبية والدولية .

٣- إلى متى سيستمر تعليق اتفاقية شينغن؟ وإذا كان حسب الاتفاقية على نحو استثنائي باتخاذ قرار مسبق ومنظم عند حدوث أزمات، فإن أزمة من هذا النوع قد تستمر بضع سنوات ، خصوصاً وهي مرتبطة بحروب وبصراعات مسلحة ونزاعات أهلية، ليس لها حدود منظورة حتى الآن ، فهل يكفي القول بوجود تهديد خطر في الوضع العام داخل فضاء شينغن ؟ .

اللاجئون هم ضحايا حروب ونزاعات وأعمال قمع وتمييز، فروا من بلادهم طلباً للجوء السياسي، الذي هو حق لهم وواجب استقبالهم يقع على الدول الموقعة على اتفاقية حقوق اللاجئين والاتفاقيات الإقليمية ، إضافة إلى ما تنصّ عليه والدساتير المحلية .

٤- إن إجازة استخدام القوة العسكرية ضد مهربي اللاجئين والمهاجرين في البحر المتوسط، سيصبح نافذاً اعتباراً من مطلع أكتوبر/ تشرين الأول المقبل ، وللسفن الحربية الأوروبية اعتراض وتفتيش ومصادرة المراكب التي يشتبه في أن المهربين يستخدمونها والقيام بعمليات اعتقال شرط عدم دخول المياه الإقليمية الليبية .

والأمر لن يقتصر على العمل في المياه الدولية لمراقبة الشبكات الإجرامية الدولية التي تقوم بإرسال مراكب غير صالحة للاستخدام محملة بالمهاجرين، وذلك بالتوجه إلى إيطاليا انطلاقاً من السواحل الليبية ، بل إنه سيصطدم بأعداد هائلة من اللاجئين ترى نفسها مجبرة على التعاون مع هؤلاء لعدم وجود وسطاء أفضل أو وسائل أحسن .

إن عملية «فاف فور ميد» التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في يونيو (حزيران) ٢٠١٥ ستستكمل بالملاحقة في عرض البحر من خلال سفن حربية وفي المياه الدولية ، وقد قامت المفوضية الأوروبية بإنشاء خفر سواحل وحرس حدود ، وتتسع دائرة الدول التي أخذت تبني قواعد مراقبة على حدودها لتشمل: بلجيكا والدانمارك وألمانيا وهنغاريا والنمسا وسلوفينا والسويد والنرويج وبعضها أعضاء في الاتحاد لكنها ليست أعضاء في اتفاقية شينغن ، وقد قدرت إجراءات المراقبة بين ٥ مليارات و١٨ مليار يورو سنوياً .

جدير بالذكر إن اتفاقية شينغن تم التوقيع عليها في ١٤ يونيو (حزيران) العام ١٩٨٥ من خمس دول أبرزها ألمانيا وفرنسا ، ثم بلغ عدد الموقعين عليها ٢٦ دولة عضو في الاتحاد وأربعة دول من خارجه هي: سويسرا وليخشناين والنوريج وآيسلندا .

٥- إن أسباب إخفاق اتفاقية شينغن يعود إلى عدم التعاون والتنسيق بين دولها الأعضاء بخصوص تنظيم الهجرة واستقبال اللاجئين، الأمر الذي يحتاج إلى معالجة الأزمة ذاتها وليس مظهرها ، أي ينبغي الذهاب إلى السبب لا النتيجة ، وخصوصاً الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية لاندلاع الحروب والنزاعات في دول الإقليم ، كما أن تعليق الاتفاقية أو إلغاءها سيعود بالضرر على دول الاتحاد ذاتها ، وليس على اللاجئين فحسب ، خصوصاً تسهيل عبور السلع والبضائع والأشخاص عبر الحدود .

٦- إن اتفاقية شينغن ترتبط بشكل أساسي بمعاهدة دبلن العام ١٩٩٠ التي تنظم تدفق طالبي اللجوء بين الدول الأعضاء واتفاقية ماسترخت العام ١٩٩١ ، الأمر الذي يعني أن الأزمة ستمتد إلى معاهدة دبلن واتفاقية ماسترخت وليس لاتفاقية شينغن وحدها .

* drhussainshaban21@gmail.com

التكنوقراط والخلل السياسي البنيوي ....!

فلاح المشعل

التوافق الذي درجت عليه الكتل السياسية والأحزاب في مشروع تقاسم السلطة الذي ساد منذ ٢٠٠٥ ، أخرج الديمقراطية المزمعة عن جوهر منهجها في حكم الأغلبية الفائزة وشرعية وجودها عبر الإنجاز والمكاسب المتحققة للمواطن ، واستبدلها بأحزاب طائفية وقومية تبحث بشهية مطلقة عن سلطة وأموال ونفوذ وامتيازات .

واقع ضاعت فيه الثقافة الوطنية وروح المواطنة ، وتشرذم الواقع وفق انتماءات طائفية وحزبوية جاءت بالغث والفاسد والإحتراب والتصارع، وانتشار مبدأ الشك وفقدان الثقة الذي ترحل من ساحة التحارب السياسي بين الأحزاب واجنداتها ، الى بعض مستويات المجتمع العراقي للأسف .

واقع المحاصصة السياسية يمثل الخلل البنيوي المكشوف للجميع ، وهو المسؤول الأول عن غرق البلاد بالفساد والفشل والإنهيار والإرهاب ايضاً، لكنه الواقع الذي لا تريد مغادرته الأحزاب المستفيدة من السلطة وامتيازاتها ، ومن هنا فأن التغيير بالإصلاح والتغيير ينبغي ان ينطلق من مغادرة هذه القاعدة التي انهكت الدولة ووضعتها على حافة الإنهيار والتقسيم ، وبهذا نكون قد احدثنا ثورة سياسية فعلية بإتجاه الإصلاح النافع ، أي تغيير أنظمة و قواعد العملية السياسية .

مشروع التغيير الوزاري نحو التكنوقراط الذي انشدته الجماهير واعتصمت لأجله ، لم يجد قبولاً لدى غالبية الكتل والأحزاب السياسية التي عارضته تحت اسباب وتبريرات شتى ، لكنها في الواقع تنعي مكاسب سوف تخسرها من صفقات عقود وتعيينات واستئثار بالوزارات ومراكزها.

الموضوع يعكس أزمة بنيوية عميقة للعملية السياسية ، والتغيير لابد ان يمتد الى هذا العمق واصلاح خرابه ، ذلك الخراب الذي أسسته هذه الكتل والأحزاب التي تمسك بتلاليب السلطة دون هوادة ، بل يعده البعض ترجمة لنظرية العدل الألهي ، كما قال احد منظري حزب الدعوة في مؤتمر الجامعات العراقية عام ٢٠١٣ .

التكنوقراط المنشود لدى العبادي وساحة البرلمان يمشي بطريقة عرجاء والسبب الأول ان من يطالب بالتكنوقراط يتحدر عن حزب يملك غالبية مراكز السلطة باحتكار صارخ ، وثانياً ، احتمال الرفض اكثر اغراءً للأحزاب لأنها تفضل وزراء منتخبين من قبلها حتى وان كانوا مستقلين او تكنوقراط، وبهذا نعود لمبدا المحاصصة ونخسر جوهر المشروع ...!

أذن لابد من تغيير جوهري لقواعد اللعبة السياسية في العراق، قبل ان تترك الأمر لثورة شعبية أو انقلاب عسكري ، تغيير تتفق عليه الأحزاب بهدف تعديل دستوري سريع ، يلغي فكرة المكونات ويعتمد المواطنة والنزاهة والتخصص في اختيار الوزير ومن يشغلون مناصب مهمة وفاعلة في مفاصل الحكومة والدولة عموماً ، وبهذا نتخلص من العناوين والصراعات الطائفية ، والقطبيات الإقليمية التي لا مصلحة للعراق فيها، بل تحركهما مصالح اقتصادية واخرى استراتيجية لدول جوار العراق .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان تطالب السلطات العراقية بضمان سلامة المدنيين خلال محاربتها لإرهاب داعش

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن عميق قلقها إزاء التقارير الواردة من مدينة الفلوجة العراقية بشأن الوضع الإنساني المتدهور في المدينة التي تسيطر عليها ميليشيات تنظيم «داعش» الإرهابي، وتحاصرها القوات الحكومية العراقية المدعومة بالميليشيات، على نحو حرم سكان المدينة تماماً من الاحتياجات الأساسية من الغذاء والدواء وتضرر خدمات مرافق العلاج والمياه والكهرباء.

وتقدر مصادر ميدانية عراقيون عدد الضحايا بأكثر من ٣٤٠٠ قتيل منذ بدء الحصار على المدينة لما قارب السنتين، بينهم ٥٠٠ من الأطفال، بالإضافة إلى نحو ٦٠٠٠ مصاب.

وتحذر المنظمة من تفاقم الأزمة الإنسانية في ظل النقص الفادح في الوقود والطاقة، خاصة وأن فرص نزوح المدنيين تكاد تكون معدومة مع قيام تنظيم داعش بتشديد الحصار المفروض على المدينة ومنع خروج أي شخص.

كما تدين المنظمة سلوك الحكومة العراقية التي لم تكتف بتقاعسها عن القيام بالتزاماتها حيال المدنيين العراقيين المحاصرين في الفلوجة، بل اقتصرت استجابتها لنداءات الاستغاثة التي أطلقها أهالي المدينة المحاصرة على قصف المدينة بالبراميل المتفجرة خلال مارس/آذار الماضي، وهو ما أوقع ضحايا في صفوف المدنيين قدرته مصادر بنحو ١٢ قتيل و١٨ جريح، ولم يتضرر منها كثيراً الإرهابيين الذين يطوقون أطراف المدينة. فضلاً عن قيام القوات الحكومة باعتقال الفارين والنازحين من المدينة من الرجال، واحتجاز النساء والأطفال في مخيمات النزوح.

وإذ تحذر المنظمة من تفاقم الأزمة الإنسانية في المدينة، فإنها تطالب الحكومة العراقية بالفتح الفوري لممرات آمنة لإدخال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحاصرين، واتخاذ تدابير عاجلة لسرعة تحرير المدينة من عناصر «داعش» وعلى نحو لا يقود من جديد لتأجيج الصراع المذهبي بالاعتماد على ميليشيات غير منضبطة، وتشدد على أهمية فتح تحقيق مستقل لمعرفة ومساءلة المسئول عن إصدار أوامر بقصف وسط المدينة المحاصرة بالبراميل المتفجرة.

كما تدعو المنظمة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومكتب تنسيق الشئون الإنسانية بالأمم المتحدة للتحرك فوراً من أجل توفير المساعدات لسكان المدينة .

قصف ناحية تازة بالمواد الكيمياوية . . جريمة إبادة جماعية

شن تنظيم داعش الارهابي أنسجاما مع عقليته التدميرية هجوما على ناحية تازة الواقعة جنوبي محافظة كركوك ، أستمر لمدة ثلاث ساعات ، اطلق خلالها ما يقارب « 50 » صاروخاً محملة بغاز الخردل والكلور تسببت بحالات اختناق أكثر من « 500 » شخصا من المدنيين بينهم شيوخ وشباب ونساء واطفال ، ونزوح أكثر من « 150 » عائلة صوب مدينة كركوك ، واستشهاد ثلاث نسوة لحد الان .

وبدء تأثير تلك الغارات السامة المحرمة استعمالها دوليا بموجب اتفاقيات جنيف الاربعة ، سواء بالحروق أم ظهور فقاعات جلدية وحرقة عينين والتهابات شديدة فضلا عن تيبس الشفاه وحالات اغماء وتقيؤ وصعوبة في التنفس .

ومنذ احداث العاشر من حزيران تتعرض ناحية تازة الى هجمات ارهابية متكررة جراء قصفها عشوائيا من قبل عصابات داعش الاجرامية خلفت على اثرها العشرات من الشهداء والجرحى ، فالناحية اصبحت منطقة ملوثة فلقد بلغت نسبة التلوث الى 4/ 1000 ما يتطلب اخلاء الناحية من سكانها بالكامل .

ان استهداف ناحية تازة وقصفها بالغازات السامة من قبل تنظيم داعش الارهابي ، وهو يمتلك اليوم اسلحة كيماوية من استيلائه عليها من المنشآت العسكرية في العراق وسورية او من السوق السوداء لتجار الاسلحة ، ولا تمنعه عقليته الاجرامية من استعمالها مرة اخرى في مكان آخر ، ولتذكرنا بجرائم النظام الدكتاتوري السابق وقصفه لمدينة حلبجة في 16 آذار 1988 ، التي تمر هذه الايام ذكراها الثامنة والعشرين وقصفه للاهوار في جنوب العراق ايضا، فهي تشكل تحولا خطيرا في نهج التوحش الذي يتبناه هذا التنظيم الارهابي وهو ابادة جماعية وفقا للمعايير القانونية الدولية لمصطلح الابادة الجماعية، واستهداف للانسانية جمعاء ، وتهديدا للسلم والامن الدوليين بشكل عام ، وتفرض على المجتمع الدولي تحمل المسؤولية الاخلاقية والادبية والقانونية مما يستدعي اصدار قرار من مجلس الامن الدولي بتوصيف جرائم الجماعات الارهابية وتنظيم داعش ابادة جماعية ، وتقديم الجناة الى المحكمة الجنائية الدولية ، كما نطالب

الحكومية العراقية بالتوقيع على اتفاقية روما والانضمام الى المحكمة الجنائية الدولية .

ان المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان في الوقت الذي يدين هذه الاعمال الاجرامية التي تقترفها التنظيمات الارهابية وعلى رأسها تنظيم داعش الاجرامي ضد مدينة تازة وبقية المناطق التي تحت سيطرتها او التي تستهدفها وتقصفها بالصواريخ البعيدة المدى ، تطالب المجتمع الدولي بتقديم المساعدة والدعم الكافيان للعراق والمساهمة الجادة والفعالة لانهاء وجود هذه الجماعات الارهابية التي لا تشكل خطرا على العراق فحسب ، وانما على المنطقة وعلى بلاد العالم كافة ، والتي تطال البشرية جمعاء .

في الوقت التي تتم مثل الاعمال المشينة فأن الجهات الحكومية وكتلها السياسية منشغلة بتوزيع الحصص والمناصب تحت مبررات الاصلاح ومحاربة الفساد والفاسدين والتي لم يلمس بصيص أمل من حدوثه لحد الان .

اننا نطالب الحكومية العراقية الاتحادية ومسؤولي اقليم كوردستان أتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة والعمل لوقف هذه الهجمات وتحمل المسؤولية القانونية لحماية المواطنين ، وتقديم العون للمتضررين وتعويضهم عما اصابهم من الاضرار التي لحقتهم وعودة النازحين الى مناطق سكناهم واعمارها .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

التقرير السنوي للجمعية العراقية / اميركا
حول إنتهاكات حقوق الإنسان لعام 2015

IRAQI HUMAN RIGHTS SOCIETY U.S.A

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية

www.ihrsusa.net

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية تصدر تقريرها السنوي عن حالة حقوق الانسان في العراق لعام (٢٠١٥)

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية تصدر تقريرها السنوي عن حالة حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٥ .. وتناول التقرير (٢١) ملفاً في (٨٩) صفحة ، كان من ابرزها :

« ملف ضحايا العنف والمظاهرات والفساد والاقليات والنازحين والصحافة والاعلام والمرأة والطفل والنزاهه والسجون والمقابر الجماعية والتسول ومنظمات المجتمع المدني والوضع الصحي في العراق والاتجار بالبشر وحقوق المستهلك ، وتوثيق جرائم تنظيم داعش الارهابي ضد المدنيين العراقيين وما قام به من تدمير لدور العبادة والتراث والحضارة، الى جانب ملف قضايا إنتهاكات حقوق الانسان الاخرى » .

للاطلاع على نص التقرير ، يرجى زيارة الرابط ادناه :

www.hakaek.net
www.ihrsusa.net

التقرير السنوي لمنظمة حمورابي
حول إنتهاكات حقوق الإنسان لعام 2015

HHRO
منظمة حمورابي لحقوق الانسان
Hammurabi Human Rights Organization

التقرير السنوي الصادر عن منظمة حمورابي لحقوق الإنسان

بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق

خلال عام 2015

اصدرت منظمة حمورابي لحقوق الإنسان تقريرها السنوي بشأن إنتهاكات حقوق بالإنسان في العراق خلال عام ٢٠١٥ .

ويتضمن التقرير بالإضافة الى المقدمة ، ملفات لجرائم وإنتهاكات طالت مختلق ومكونات وشرائح الشعب العراقي من نساء ورجال واطفال مع التركيز على الأقليات من (المسيحيين ، الإيزيديين ، الشبك، التركمان الشيعة ، الكورد الفيليين ، الكاككئيين ، الصائبة المندئيين ، البهائيين ، الزرادشتين ، أصحاب البشرة السمراء) ، من قبل الإرهابيين الدواعش والعصابات والميليشيات المنفلتة ، بالإضافة الى بعض أجهزة الحكومة ، كما تناول التقرير حالة النازحين والمهجرين في الداخل والمهاجرين الى دول الجوار والمهجر .

للأطلاع على التقرير المتضمن (81) صفحة بشكل مفصل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمنظمة حمورابي لحقوق الإنسان عبر الرابط :

www.hhro.org
info@hhro.org

بيان إستنكار حول الامر النيابي الصادر عن مجلس النواب العراقي

في الوقت الذي يشهده العراق من حراك جماهيري نحو التغيير والاصلاح ونبذ التطرف والفئوية والحزبية في ادارة البلاد والبدأ بصفحة جديدة ترسخ دعائم الديمقراطية وتلبي احتياجات المرحلة الراهنة نلاحظ هناك اصرار وتعميق وعجز لدى الجهات الرسمية المسؤولة على ايجاد الحلول الجذرية في تلبية متطلبات التغيير الذي ينشده المواطن ، ومصداق ذلك ما اصدره مؤخرا مجلس النواب العراقي بامره النيابي المرقم (١٢) في ٢٠١٦/٢/٨ بتشكيل لجنة الخبراء من الكتل البرلمانية السياسية والبالغ عددهم (٩) نواب لاختيار اعضاء المفوضية العليا لحقوق الانسان .

نحن الموقعون ادناه في المنتدى المدني العراقي نعرب عن استيائنا على اختيار اللجنة التي يغلب عليها الصفة السياسية والحزبية وتخلو من التخصص والخبرة في مجال حقوق الانسان وكونهم يشكلون اغلبية في اللجنة التي تضم خمسة عشر عضوا بضمنهم ممثلي الامم المتحدة والذين لا يحق لهم التصويت كون دورهم رقابي ، ووفقا للمعطيات فهم غير قادرين على اختيار اعضاء للمفوضية العليا لحقوق الانسان مستقلين ومهنيين ويعد هذا خرقا لمبادئ باريس لتشكيل المفوضيات الوطنية لحقوق الانسان والمقر من قبل الهيئات الدولية .

وايمانا منا بالدور المهم الذي يمكن ان تلعبه المفوضية العليا لحقوق الانسان فيما لو قدر لها ان تتشكل وفق الآليات والمعايير التي تضمن استقلاليتها ومهنيتها بات من الضروري على مجلس النواب الاصغاء لمطالب المجتمع المدني سيما ونحن في ظل استياء مجتمعي لاداء الحكومة وامام فرصة لاثبات تبني الاصلاح والتغيير من خلال اختيار مفوضية تكون مورد تأييد المواطن والمنظمات المحلية والدولية وقادرة على تحقيق اهدافها .

ان الاصرار على بقاء اللجنة واستمرار عملها بهذا الشكل يضع مجلس النواب امام تساؤل واستغراب منظمات المجتمع المدني ، والتقاطع مع توصيات الهيئات الدولية والتي ناقشت التزامات العراق الدولية في مجال حقوق الانسان وضرورة التزامه في تفعيل عمل مفوضية حقوق الانسان والحفاظ على استقلاليتها .

وبناءا على ما تقدم ندعوا جميع المعنيين بحقوق الانسان من المنظمات المحلية والدولية ونشطاء المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية وقادة الرأي الضغط باتجاه ايقاف عمل لجنة الخبراء الحالية ، وآملين من مجلس النواب الموقر اعادة النظر في تشكيل اللجنة بطريقة تعكس المشاركة الحقيقية للفئات المذكورة في القانون واختيار الشخصيات المهنية والخبراء والاكاديميين لعضوية اللجنة بعيدا عن المحاصصة السياسية الطائفية والقومية .

الموقعون :

١ - الناشط المدني / باسل الموسوي

٢ - مركز دار السلام العراقي

٣ - مؤسسة شعوب للثقافة الديمقراطية

٤ - منظمة ساوا لحقوق الانسان

٥ - جمعية مراقبة حقوق الانسان العراقية

٦ - مؤسسة عراق الغد الثقافية الانسانية

٧ - مركز المرآة لمراقبة وتطوير الاداء الاعلامي

٨ - منظمة بنت الرافدين

٩ - منظمة انا مدني

١٠ - منظمة يانا للشباب

١١ - مؤسسة الخير الانسانية

١٢ - المرصد السومري لحقوق الإنسان

١٣ - البرلمان الثقافي العراقي في المهجر

١٤ - الناشط الحقوقي د. تيسير عبدالجبار الآلوسي

وثائق «بنما» تكشف تورط (١٤٠) زعيماً سياسياً من حول العالم بتهريب أموال

د. منذر الفضل

كشف تحقيق صحافي ضخم نشر، أمس، وشاركت فيه أكثر من مئة صحيفة حول العالم ، استناداً إلى (١١,٥) مليون وثيقة مسربة حصلت عليها ، أن ١٤٠ زعيماً سياسياً من حول العالم ، بينهم ١٢ رئيس حكومة حالياً أو سابقاً، هربوا أموالاً من بلدانهم إلى ملاذات ضريبية .

وأوضح «الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين»، الذي يتخذ من واشنطن مقراً له، على موقعه الإلكتروني أن الوثائق تحتوي على بيانات تتعلق بعمليات مالية لأكثر من ٢١٤ ألف شركة «أوفشور» في أكثر من ٢٠٠ دولة ومنطقة حول العالم .

وجرى تسريب هذه الوثائق جميعها من مكتب المحاماة البنمي «موساك فونسيكا» الذي يعمل في مجال الخدمات القانونية منذ ٤٠ سنة ، والذي - وفق هيئة الإذاعة البريطانية- لم يواجه طوال العقود الأربعة أي مشكلة مع القضاء .

وأضاف الاتحاد أن هذه الوثائق حصلت عليها أولاً صحيفة «زود دويتشه تسايتونغ» الألمانية، قبل أن يتولى هو توزيعها على ٣٧٠ صحافياً من أكثر من ٧٠ بلداً من أجل التحقيق فيها في عمل مضن استمر نحو سنة كاملة ، ولم يوضح الاتحاد كيف جرى تهريب الوثائق .

ومن بين الشخصيات التي ورد ذكرها في التحقيق ، الدائرة المقربة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ولاعبا كرة القدم ميشال بلاتيني وليونيل ميسي ، إضافة إلى شركات مرتبطة بأفراد من عائلة الرئيس الصيني شي جينبينغ الذي يرفع لواء مكافحة الفساد في بلاده ، والرئيس الأوكراني بترو بوروشنكو .

وأطلق على الوثائق المسربة اسم «أوراق بنما»، نسبة إلى شركة المحاماة البنمية التي جرى تسريبها منها .

وأعلنت الحكومة البنمية ، أمس ، أنها «ستتعاون في شكل وثيق» مع القضاء إذا فُتح تحقيق قضائي استناداً إلى الوثائق المسربة.

في المقابل، ندد مكتب المحاماة بعملية التسريب التي طاولته، معتبراً إياها «جريمة» و«هجوماً» يستهدف بنما .

وقال رئيس المكتب ومؤسسه رامون فونسيكا مورا : «هذه جريمة ، هذه جناية»، مؤكداً أن «الخصوصية هي حق أساس من حقوق الإنسان تتآكل أكثر فأكثر في عالمنا اليوم كل شخص لديه الحق في الخصوصية سواء أكان ملكاً أم متسولاً» .

ووفق صحيفة «لا ناسيون» الأرجنتينية التي شاركت في التحقيق ، فإن الرئيس الأرجنتيني ماوريسيو ماكري كان عضواً في مجلس إدارة شركة «أوفشور» مسجلة في جزر الباهاماس، لكن الحكومة الأرجنتينية أكدت أمس أن الرئيس «لم يساهم أبداً في رأسمال هذه الشركة»، بل كان «مديراً عابراً» لها .

ولا تنحصر الأسماء الواردة في التسريبات بعالم السياسة ، بل تتخطاه إلى عالم الرياضة وتحديداً الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) الذي لم يستفق بعد من الفضائح المتتالية التي هزت أعلى هرمه في الأشهر الأخيرة .

وفي هذا الإطار ، فإن أربعة من الأعضاء الـ١٦ في الهيئة التنفيذية للفيفا استخدموا، وفق الوثائق المسربة ، شركات «أوفشور» أسسها مكتب موساك فونسيكا .

ووردت في هذه الوثائق أيضاً أسماء حوالى ٢٠ لاعب كرة قدم من الصف الأول ، بينهم خصوصاً لاعبون في فرق برشلونة وريال مدريد ومانشستر يونايتد ، وفي مقدم هؤلاء ليونيل ميسي.

ووفق «الاتحاد الدولي للصحافيين الاستقصائيين» ، فان النجم الأرجنتيني الحائز مرات عدة «كرة الفيفا الذهبية» هو شريك مع والده في ملكية شركة مقرها في بنما ، وورد اسم النجم ووالده للمرة الأولى في وثائق مكتب المحاماة في ١٣ حزيران (يونيو) ٢٠١٣، أي غداة توجيه الاتهام إليهما بالتهرب الضريبي في إسبانيا .

ومن نجوم عالم الكرة الواردة أسماؤهم في الوثائق ، برز أيضاً اسم ميشال بلاتيني الذي استعان بخدمات مكتب المحاماة في ٢٠٠٧ ، العام الذي تولى فيه رئاسة الاتحاد الأوروبي لكرة القدم ، لتأسيس شركة في بنما .

ولا تنحصر أسماء الرياضيين الواردة في الوثائق على عالم كرة القدم ، بل تتعداه إلى رياضات أخرى، مثل الهوكي والغولف، وفق الاتحاد .

وتشمل الوثائق معاملات جرت على مدى أكثر من أربعة عقود (١٩٧٧-٢٠٠٥) لشركات تولى تسجيلها مكتب المحاماة البنمي ، ومن بينها معاملات أجراها يان دونالد كاميرون ، والد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، الذي توفي في ٢٠١٠ ، وأخرى أجراها موظفون مقربون من الرئيس الفينزويلي الراحل هوغو تشافيز .

وتعيد هذه التسريبات إلى الأذهان الوثائق السرية التي نشرها موقع «ويكيليكس» الذي أسسه جوليان أسانج في ٢٠٠٦ ، كما تذكر بالوثائق السرية التي سربها المحلل السابق في وكالة الأمن القومي الأميركية إدوارد سنودن، والتي كشفت نطاق عمليات التجسس التي تقوم بها الوكالة .

وقال سنودن : «شهدنا اليوم أكبر عملية تسريب في عالم الصحافة وهي تتعلق بالفساد».

وسارعت هيئة الضرائب الأسترالية ، اليوم ، إلى الإعلان عن تحري أمر أكثر من (٨٠٠) من العملاء الأثرياء لمؤسسة قانونية للتحقق من وجود حالات تهرب ضريبي محتملة .

وتغطي «وثائق بنما» المسربة فترة تتجاوز ٤٠ سنة ، من ١٩٧٧ وحتى كانون الأول (ديسمبر) الماضي ، وتكشف أن بعض الشركات التي توجد مقارها الرسمية في ملاذات ضريبية تستغل، فيما يشتبه بأنها عمليات غسل أموال وصفقات سلاح ومخدرات إلى جانب التهرب من الضرائب .

وقالت الهيئة «حددنا هويات أكثر من ٨٠٠ من الأفراد من دافعي الضرائب وربطنا الآن بين أكثر من (١٢٠) منهم وبين مقدم خدمات شريك موجود في هونغ كونغ» ، ولم تذكر هيئة الضرائب الأسترالية اسم الشركة الموجودة في هونغ كونغ .

ويشمل التحقيق بعض دافعي الضرائب الذين جرى التحقيق معهم سابقاً، إلى جانب آخرين تقدموا لهيئة الضرائب بموجب مبادرتها للكشف عن الدخل خارج البلاد ، وسمحت المبادرة الطوعية للكشف عن الدخل والتي انتهت في أواخر عام ٢٠١٤ بالتقدم للهيئة وتفادي العقوبات القاسية والاتهامات الجنائية .

لكن هيئة الضرائب قالت إن الأفراد الذين يخضعون للتحقيق بينهم أيضاً «عدد كبير من دافعي الضرائب الذين لم يتقدموا من قبل» .

سلالات الإرهاب

كفاح محمود كريم

بعد مئات السنين من الدكتاتوريات الدينية والقبلية والعسكرية ، وتراكم هائل من التربية والسلوك الاجتماعي والديني الشمول ي، صاحبه على طول الخط الخوف والرعب والاستكانة ، جاءت داعش خير ما يمثل حقيقة تلك الأفكار والمناهج والإيديولوجيات، التي تبيح قتل المختلف فكرا ورأيا، بل وتستبيح مجتمعات ومدن ودول، وتحيلها إلى خرائب تنعق فيها غربان البدائيات الأولى والسبي وأسواق النخاسة، كما فعلت في أثرى مكنونات الحضارة الإنسانية في بلاد الشام والعراق، وبعودة سريعة إلى صفحات التاريخ البعيد والقريب التي تطلعنا على أصل وأوليات ما حدث في سنجار والرقة والموصل والانبار وتكريت وغيرها من بلدات وحواضر الشام والعراق، تؤكد إن ما حدث لم يكن جديدا بل جاء امتدادا لثقافة وسلوك مؤدلج دينيا وعنصريا عبر مئات السنين، تعرضت فيه وبسببه الأقوام والأديان المختلفة إلى حملات إبادة جماعية واستعباد ملايين الأطفال والنساء وبيعهن في بازارات تمثل (مولات وأسواق) تلك العصور، ولعل أسواق النخاسة التي انتشرت في المدن والقرى التي أعاد نفسه فيها داعش كمرآة لممارسات قديمة ومتوارثة وغير مستهجنة، تؤكد إن البعث بشقيه السوري والعراقي وبقية الحركات والأحزاب الدينية والقومية العربية التي نشأت خلال القرن الماضي وفي معظمها، ما هي إلا استنساخ أو تطوير لتلك الثقافات والإيديولوجيات الصحراوية التي انتشرت لتحصد كل ما على الأرض من غير أصلها العرقي أو الإيديولوجي الذي تبشر به لإقامة إمبراطورية الغرائز.

هذه السلالات من الإيديولوجيات الدينية والقومية، لم تك من إنتاج الأمريكان والإسرائيليين، كما يفبرك أولئك الفاشلين من تافهي السياسة في الشرق الأوسط، بل هي من إنتاج منابر التخلف ومراكز ومؤسسات الدعوة والتبشير والتعريب والتبعيث القومي والديني عبر قرون من الزمان، جعل هذه المجتمعات التي نعيش فيها تقبل تكفير المسيحي والايزيدي والمندائي واليهودي والسيخي والهندوسي والبوذي ما لم يدفع الجزية أو يستعبد أو يقتل رغم إن أوامر الله في القرآن الكريم أقفلت على (لا إكراه في الدين) ، وهي ذاتها روضت تلك المجتمعات لقبول انتقاص كل القوميات والأعراق من غير العرب ، خاصة تلك الأحزاب والحركات التي تشيع أفكارا ونظريات لإذابة كل الأعراق والأقوام في بوتقة الأمة العربية، بكل ما تعنيه كلمة الإذابة فكرا وثقافة وكيانات، وقانون تصحيح القومية من الكوردية إلى العربية نموذج من تلك الداعشيات الأولية التي انتهت في تطبيقاتها إلى الإبادة الجماعية للسكان، كما حصل في حلبجة والأنفال ١٩٨٧-١٩٨٨ وسنجار ٢٠١٤م، حيث قتل مئات الآلاف من الكورد أطفالا ونساءا وشيوخا، وسبي الآلاف من بنات ونساء الايزيديات والمسيحيات وحتى الشيعيات، كما تؤكده الوثائق الرسمية إبان استباحة سنجار وتلعفر وسهل نينوى .

إنها سلالات الإرهاب الفكري والقومي والديني ومن ثم المذهبي، حيث الشيعي مرتد كافر يحل قتله وسبي نسائه واستعباد أطفاله، وكذا الحال فالسني من النواصب الذين لا حياة لهم إلا بالتشيع ، وقس على ذلك ما يفعلونه اليوم من إشاعة الكراهية والأحقاد على بقية الأقوام والأعراق لكونها وعت ظروفها وتحاول الخروج من دائرة الصراع البدوي البدائي ، الذي يمتد في أعماق التاريخ ويستمر بالتناسل والتوالد بأشكال وهيئات مختلفة في الأسماء والعناوين وموحد في أصل الفكر والسلوك والممارسة ، وخير دليل على ذلك ما تفعله اليوم سلالات الكراهية المنتجة للإرهاب من ميليشيات وأحزاب متنفذة في بغداد ولبنان واليمن وليبيا وسوريا وبعض دول اوربا ، حيث تمارس أبشع أنواع إشاعة ثقافة تقتيل وإبادة الآخر من خلال الادعاء بأن المختلفين

معهم كفار يجب إباداتهم ، وفي العراق وسوريا يتم تداول إن الكورد على سبيل المثال من أبناء الجن وإنهم سبب تخلف وانحدار الأمة والدولة ، وكذا الحال في لبنان مع المسيحيين والدروز أو مع السنة من جهة أو الشيعة من جهة أخرى، ولا تعليق عما يجري في عجقة وتراجيديا ما يحدث في بلاد الشام من عشرات الكتائب والميليشيات .

واليوم تشن معظم دول العالم حربها ضد هذه السلالات المتوحشة باستخدام كل أنواع الأسلحة ، لكنها نسيت أنها تعتمد على بيئة تتميز بثقافة وفكر وسلوك يتقبل الكثير مما تفعله تلك السلالات ، ولا يمكن للمدفع الرشاش أو قنابل وصواريخ طائرات F١٦ أو غيرها من القضاء عليها في واقع ما يزال يؤشر لنا بأن أكثر من نصف سكانها أميون، وبنفس القيمة والكم تحت خط الفقر والوعي والحضارة والبطالة والاستكانة وسلوكيات القطيع بسبب توالد الدكتاتوريات الاجتماعية والسياسية والدينية عبر الأجيال !؟

إنها تحديات اكبر من الحرب الدائرة الآن، وتحتاج إلى جهود نوعية فائقة تحدث تغييرات ثورية في البنية الثقافية والفكرية والاقتصادية للمجتمعات المنتجة لقوى التطرف الديني والقومي معا، وحتى يتحقق ذلك فان عجلة الحرب ستنتج أفعالا وردود أفعال ربما تمتد لعشرات السنين القادمة ما لم يذهب العالم برمته إلى مشروع ماريشال ثوري جديد يعتمد الأسس الفكرية والثقافية والاقتصادية التي تنقل تلك المجتمعات الخاملة إلى مجتمعات منتجة، فالإنتاج والرفاهية بيئتان لا يعيش فيهما التطرف والإرهاب ! .

الحل ليس في حكومة التقنيين (التكنوقراط)

عادل اللامي

في البداية لا بد من الإشارة الى ان ما يسمى بـ(التكنوقراط) او حكم التقنيين لا يعني ان كل من يحمل شهادة او اكثر في الاختصاص او عدة اختصاصات او يحمل شهادة عليا كالدكتوراه يندرج تحت هذا المسمى، فتقريباً جميع الوزراء الحاليين يحملون شهادات من البكلوريوس والدكتوراه لكنهم او معظمهم يفتقرون الى عوامل ومواصفات اخرى تمنعهم من ان يتصفوا بالتقنيين. هذه المواصفات تتلخص بتوفر عوامل علمية وفنية (اختصاصية) وخبرة عملية، اضافة الى ثقافة عامة عالية والى الاستقلالية السياسية في الغالب والبعد عن الفكر السياسي الحزبي، ويكون هدفها الاول تحقيق أعلى قدر ممكن من الربح العام والتقدم السريع في زيادة الناتج الوطني بمختلف اشكاله. ولتقريب الفكرة أكثر فانه ليس من الضروري لتشغيل وادارة مستشفى بنجاح وتميّز ان نعين طبيباً ناجحاً مديراً لها، بل الأصح ان نعيّن ادارياً ناجحاً وله خبرة خاصة في ادارة المنشآت الطبية كأن يكون خريج الدراسات الأدارية او القانون. ومع هذا فيكون الطبيب الحاصل على شهادة وخبرة اخرى في الأدارة له الافضلية بالطبع.

ومع افتراض ان تم استبدال الوزراء والكادر المتقدم في مؤسسات الدولة بأشخاص تقنيين حسب المواصفات المعيارية (للتكنوقراط) بالاضافة للشروط العامة للوظيفة ، فهل يستطيعون ان يقدموا الحلول الناجعة في بيئة سياسية وادارية كالبيئة العراقية اليوم؟ هذه البيئة التي تسودها منظومة تشريعية معظمها قديمة وبيروقراطية وتفتقر الى العصرنة والحداثة، وايضاً في ظل دستور انتج نظاما سياسيا بني على اساس التقسيم الطائفي والعنصري الذي يصل في بعض الأحيان الى حالة الفصل الطائفي والعنصري كما يحصل في تخصيص مناصب معينة لصالح طائفة دينية معينة او لصالح قومية معينة مثل منصب رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء او وزير الدفاع او وزير الداخلية ... ، ناهيك عن المحاصصة الحزبية التي ولّدت اقطاعيات حزبية (وراثية في بعض الاحيان) موزعة على مؤسسات الدولة.

وتجدر الإشارة الى ان حكومة التقنيين لا تستطيع ان تنتج مخرجات جدّية تحت مظلّة عسكرية أمنية شرطوية ورقابية متعددة مترهلة وضعيفة ولا مركزية ومصابة بنفس امراض السلطة السياسية كالمحاصصة الحزبية الطائفية العرقية والتي يكون موضع المواطنة عندها في اخر سلّم اولوياتها.

السؤال الآن ما هي الحلول العملية المقترحة والتي تحظى باهتمام شرائح شعبية واسعة ونخب اجتماعية كثيرة يمثلون الأغلبية الصامتة والتي تعتبر اقصر الطرق لاحداث التغيير المنشود باقامة دولة ديمقراطية رشيدة متماسكة وحديثة قائمة على اساس المواطنة؟ الجواب باعتقادي هو أحداث انقلاب سياسي أبيض دون اقصاء اي فرد او مجموعة سياسية او اجتماعية عراقية من خلال:

١. حل مجلس النواب ومجالس المحافظات باقتراح من رئيسي الجمهورية ومجلس الوزراء على ان يحظى بموافقة مجلس النواب.

٢. تشكيل مجلس تنفيذي انتقالي مصغّر بصلاحيات تنفيذية وتشريعية محددة مهمته:

أ- اختيار حكومة طوارئ من التقنيين المستقلين لتسيير الاعمال اليومية للحكومة.

ب- قيادة العمليات العسكرية والامنية بشكل مركزي.

ت- تأسيس لجنة موسعة من مختلف الشرائح والاختصاصات الاجتماعية والأشراف عليها مهمتها كتابة التعديلات الدستورية خلال ٩٠ يوما من تاريخ تأسيسها لكي تؤسس لنظام رئاسي ديمقراطي قائم على أساس المواطنة.

ث- اجراء الأستفتاء على التعديلات الدستورية خلال فترة ٦ أشهر من تاريخ اكتمال اقرار التعديلات الدستورية من قبل المجلس التنفيذي او بأكمال تحرير المحافظات المحتلة أيهما اقرب.

ج- تأسيس لجنة محايدة من مختلف الشرائح والاختصاصات الاجتماعية لكتابة قانون جديد ديمقراطي وعادل للأحزاب والانتخابات خلال ٦٠ يوما من تاريخ المصادقة على الدستور ويصادق عليه المجلس التنفيذي الأنتقالي.

ح- اجراء الانتخابات العامة لانتخاب مجلس النواب ورئيس الجمهورية في موعد اقصاه ٦ أشهر من تاريخ المصادقة على التعديلات الدستورية.

قد يبدو هذا المقترح الذي يقول به ايضا الكثير من الفعاليات الوطنية الاجتماعية والسياسية، بالنسبة للقوى السياسية القابضة على السلطة انتحاراً سياسياً واقتصادياً لها ، لكنه في الحقيقة طوق النجاة لاستمرارها في الحياة السياسية لكن باسلوب اكثر عدالة وشفافية ونزاهة ووطنية، ويبعد عنها خطر الأنقلابات الحمر او الأنزالات والتدخلات العسكرية الخارجية.

كُرَةُ الإصْلاحِ الوِزارِي في مَلْعَبِ التّحالُفِ الوَطَنِي

نزار حيدر

اذا اتّفق التّحالف الوطني، كونهُ الكتلة البرلمانية الاكبر، على معايير التغيير الحكومي المرتقب، فستسهل عمليّة الاتّفاق مع بقية الكُتل البرلمانيّة الاخرى، امّا اذا فشلت أطراف التّحالف في الاتّفاق على شَيْءٍ بهذا الصّدد فيجب ان لا نتوقّع ايّ اتفاقٍ مع بقيّة الاطراف وعلى أيّ شيء.

ما الذي يجب ان تتفق عليه أطراف التّحالف بشأن التغيير او الإصلاح الحكومي؟ وكيف؟.

برأيي، فانّ على أطراف التّحالف ان تتّفق على ما يلي ليتسنى لها تسويق الفكرة للآخرين؛

أولاً؛ الاتّفاق على رؤية، فاذا ظلّت أطراف التّحالف تختلف على الرّؤية وهي القاعدة الاساسية لأيّ إصلاحٍ او تغيير، فمن الصعب جداً تحقيق الإصلاح الحكومي.

وللاسف الشّديد فانّ أطراف التّحالف لم تتّفق لحد الان على الحدّ الأدنى من الرّؤية المشتركة المطلوبة، بل ان المتتبّع لتصريحات واحاديث أطراف التّحالف يلمس تناقضاً وتقاطعاً قوياً فيما بينها، باستثناء الشّعارات التسويقيّة التي يتّفق فيها الجميع من دون استثناء!.

أرى ان يشكّل التّحالف لجنة خبراء وأخصّائيّين ليدوّنوا الرّؤية التي يجب ان تكون واضحة وعقلانيّة وعمليّة ومعقولة بعيدة عن الإنشاء والتّنظير الفارغ والمثاليّة.

لا ينبغي ان ينفرد كلّ طرف في التّحالف في تقديم (رؤيتهِ) للإعلام، فانّ ذلك يزيد الانقسامات ولا يُساعد على توحيد الرّؤية.

ومن اجل تدوين مثل هذه الرؤية يلزم استحضار تجربة السّنين المنصرمة ليتسنّى معرفة أسباب الفشل في الوزارات التي تشكّلت خلال الفترة التي اعقبت سقوط نظام الطّاغية الذليل في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ ولحدّ الان.

لنحذر المكابرة والتلاوم والبحث عن شمّاعات نعلّق عليها أسباب الفشل في الفترة الماضية.

ثانياً؛ الثّقة المتبادلة، فاذا ظلّ كلّ طرف في التّحالف يتربّص بالأطراف الاخرى ويعدّ عليهم الفشل ويحمّلهم كامل المسؤولية ويتهرّب هو عن تحمّل ايّة مسؤولية [كما يفعل مثلاً ذيول (العِجل السّمين) وأبواق (القائد الضّرورة) الّذين كانوا يرفضون الحديث عن ايّ اصلاح حكوميٍّ قبل ذلك، واليوم نراهم ابطال الشّاشة الصّغيرة في المطالبة بالإصلاح الحكومي] فانّ من الصّعب الاتّفاق على الرّؤية.

انّها تُبنى على الثقة، امّا التربّص فمن المستحيل ان يبني شيئاً منها.

على أطراف التّحالف الوطني ان يرمّموا الثّقة بينهم، فيتّفقوا مثلاً على إيقاف كلّ انواع التّراشق الاعلامي فيما بينهم وإيقاف عمليّات نشر الغسيل القذر ليُعيدوا الثّقة فيما بينهم وبالتّالي ليتفرّغوا لتدوين الرّؤية.

يلزمهم ان يتسلّحوا بسياسة التّمكين بدل التّسقيط، والتّمكين بدل التربّص، فالكتلة التي يدبّ الشك في صفوفها مع وجود القواسم المشتركة الكثيرة بين اطرافها، كيف تنتظر ان يثق بها الاخرون من الكتل؟!.

ثالثاً؛ ان يتّفق كل أطراف التّحالف على ان يتنازلوا عن استحقاقاتهم الانتخابيّة لصالح الاستحقاق الوطني العام، فبعد ان ثبُت بالدّليل القاطع والتجربة العمليّة التي استمرت لحدّ الان اكثر من عقدٍ من الزّمن، انّ توزيع الوزارات على أساس الاستحقاق الانتخابي هو مبدأ فاشل بامتياز، لذلك ينبغي ان نتجاوزهُ لمبدأ آخر في طريقة تشكيل الحكومة الجديدة المرتقبة.

وبرأيي، فان الكابينة الجديدة تنقسم الى قسمين؛

رئيس مجلس الوزراء الذي يلزم ان يتمتّع بالصّفات التالية؛

١/ ان يكون سياسيّاً مشهودٌ له بالنّجاح والقدرة على العمل السّياسي وإدارة الصّراعات والتّحالفات والتّقاطعات بشكلٍ جيّد [على العكس من تجربة رئيس الحكومة السّابق الذي اعتمد سياسة صناعة الأزمات بدلاً من ادارتها، وتفريق وتمزيق وتدمير التّحالفات بدلاً من صناعتها، واثارة الصّراعات بدلاً من ادارتها].

٢/ ان يكون مديراً ناجحاً يشهد له بذلك تاريخهُ في الادارة والقيادة.

٣/ ان يمتلك رؤية في قيادة البلد في ظلّ كل هذه العواصف الامنيّة والعسكرية والسياسيّة والاقتصاديّة، وفي ظل العواصف المتتالية في العلاقات الدّولية والإقليميّة.

٤/ ان يكون نزيهاً يشهد له بذلك تاريخهُ وسجلّهُ الشّخصي.

امّا الوزراء، فينبغي ان يتمتّعوا بالصّفات التالية؛

١/ ان يكون الوزير مختصّاً في الوزارة التي يُستوزر بها.

٢/ ان يمتلك تاريخاً من الخبرة في الانجاز والنجاح.

٣/ ان يمتلك رؤية في قيادة الوزارة تغطّي المدّة الدستوريّة المتبقّية للحكومة الحاليّة.

والرّؤية المقصودة على مستويَين؛ الاوّل: هو حلّ مشاكل وزارته التي تراكمت بسبب الفشل المستمر لسنين طويلة، والثّاني: هو قيادتها للمستقبل.

٤/ ان يكون نزيهاً يشهد له بذلك سجلّهُ الشّخصي في كلّ موقع مسؤوليّة تصدّى لهُ.

٥/ ان لا يكون منتمياً لأيّة كتلة او حزب او تيّار يمتلك مقاعد في مجلس النواب، كما ينبغي ان يكون غير منتمياً لمراكز القوى المؤثّرة في العمليّة السّياسية ليعتمد على رصيدهِ الشّخصي فقط ولا يشعر بالمسؤولية والمحاسبة الا امام رئيس مجلس الوزراء، وبذلك سنضمن انّ الكابينة ستكون لرئيس الحكومة وليس لرؤساء الكتل والأحزاب والمتنفّذين.

كذلك سنضمن فاعليّة اكبر للدّور الرّقابي لمجلس النّواب، فكلّما كان الوزير بعيداً عن كتلهِ يندفع النّواب اكثر فاكثر للتصدي للدّور الرّقابي، والعكس هو الصّحيح فاذا كان الوزير منتمياً الى كتلة نيابيّة ما فسيحتمي بها من المساءلة والرّقابة والمحاسبة والإقالة اذا اقتضت الضّرورة، ولهذا السّبب لم نر خلال الفترة الماضية انّ كتلة نيابيّة واحدة على الأقل بادرت طوعاً لتغيير وزيرها او محاسبتهِ وتأنيبهِ او اقالتهِ، على الرّغم من ان الجميع يعترفون اليوم بأنّهم فشلوا فشلاً ذريعاً في قيادة البلد!.

شيءٌ آخر مهم جداً بهذا الصّدد، وهو ان على رئيس الحكومة تشكيل فريق مُنسجم، والا فانّ أفضل الوزراء وأقدرهم وأنجحهم سيفشل اذا كان ضمن فريق غير منسجم وفي جوّ مُكهرب من التقاطعات ومأزوماً بالصّراعات.

انّ نجاح اي وزير يتطلّب توفّر معايير شخصيّة وأُخرى جماعيّة، والحكومة في ذلك كفريق كُرة القدم، اذ لا يمكن للّاعب الواحد ان يسجّل فوزاً لفريقهِ مهما كان هذا اللّاعب بارعاً اذا لم يكن الفريق منسجماً ومتعاوناً يمكّن بعضهُ البعض الاخر من النجاح وتسجيل الأهداف، فالهدف هو ثمرة تعاون الفريق الى جانب مهارة اللّاعب، امّا ان يتربّص بعضهُم بالبعض الاخر ليفشل ويسقط، فلن يتحقّق نجاحٌ وقتها ابداً.

سيكولوجيا الأمل .. والتغيير السياسي القادم في العراق

فارس كمال نظمي

أم يكن التطور الاجتماعي للحضارة برمته، توثيقاً مستمراً للمواجهة المتواصلة والمعقدة بين «رهان» السلطة المستميت على البقاء، وخيار البشر الثابت بديمومة الارتقاء الوعر نحو وعي سياسي أعلى؟! ولذلك ليس جديداً أن تراهن سلطة الدين السياسي الحالية في العراق على الزمن الفيزيائي لبقائها، فيما يتطور الحدث السياسي بعيداً عنها ليبتني جذوره المستقبلية في التاريخ الاجتماعي .

وليس جديداً أيضاً أن تراهن السلطة على ايديولوجيتها القائمة على بث الخوف والعجز واليأس والعدمية والاغتراب، فيما يولد من رحم الحركة الاحتجاجية الحالية، جيلٌ شبابي حرٌ ما برح يخرج واثقاً متريثاً من عنق زجاجة المأساة العراقية نحو أفق النور والتغيير؛ ايديولوجيته الوحيدة : أملٌ فاضل بوطن مدني وعدالة اجتماعية .

وليس جديداً أن تراهنَ السلطة على تعميق الجهل السياسي وتجذير الوعي الزائف، فيما يتراكم الوعي المعارض البنّاء قطرةً قطرةً في الوجدان العام للمجتمع الباحث عن شرعية جديدة .

وليس جديداً أن تقبض السلطةُ على الدين وتصطنع منه كائناً استعلائياً أساطيرياً لتحمي مصالحها بـ«قدسيته» ، فيما يبدأ الناس بتفكيك هذه الكائن الشمولي تدريجياً وإعادته إلى مكانه الموضوعي والحميم داخل البنية الثقافية العامة للمجتمع .

وبالتأكيد، ليس جديداً أن تتهرأ السلطة حد العفن والرثاثة وفقدان البصيرة، فيما يشرع الناس باستعادة حقهم التاريخي ، أي دولة المواطنة والعقد الاجتماعي .

الأمر الجديد الوحيد هذه المرة ، أن السلطة تبدو مدمنة على الرهانات المسبقة فقط ، ولا تبدي أي محاولة واقعية آنية لإنقاذ نفسها جزئياً على الأقل ، فيما الحركة الاحتجاجية تبدو مصرة على إبداء أقصى درجات الكياسة الديمقراطية والروح السلمية المدنية والأداء التنويري الناصح .

فبالرغم مما يبدو عليه المشهد السياسي العراقي من بطء وتردد وإحباط ، وبالرغم من كل الآلام المتراكمة والخيبات المتوارثة ، أمسينا اليوم نعيش لحظة مستقبلية فريدة ومليئة بالأمل الموضوعي والرجاءات السامية، إذ ما برحت عوامل التغيير تتجذر كل ساعة ، لتورق في خارطة الغد القريب .

فالسلطة المستبدة عبر التاريخ لا تفقه أن ثمة قوانين تضبط السلوك الاجتماعي وتؤطره في مآلات لا يمكن إنكارها أو تجاهلها ، ولذلك فأن أقصى ما تستطيع فعله هو تأخير التغيير عبر إصرارها على الانغلاق البنيوي حيال الإصلاح السياسي ، دون أن تدرك أن تأخيره سيعني دماءً غير ضرورية سوف تسيل لحظة التحول الكبرى!

رهانات السلطة وخيارات المجتمع !

يحدث التغيير السياسي الجوهري في أي بلد، حينما يتحول الوعي المجتمعي بالمظالم إلى سلوك جمعي مضاد للمظالم، سلمياً أو عنفياً، وهذا التحول قد يستغرق زمناً طويلاً أو قصيراً بحسب درجة تطور النظام الاجتماعي-الاقتصادي ، وديناميات الهوية الجمعية ، ونمط الثقافة السياسية السائدة .

وفي بلد كالعراق عانى طويلاً وما يزال يعاني من استبداد الريع النفطي وما أفرزه من حكومات فاشية وفاسدة أنتجت ثقافات سياسية خضوعية ورعوية على مدى أكثر من نصف قرن، تطول المسافة بين الوعي والسلوك حد توليد اليأس والقنوط في نفوس الملايين ممن ينتظرون تغييراً حقيقياً يعيد لفكرة العدل شيئاً من هيبتها المهدورة ، إلا أن هذه المسافة تبقى قابلة للتقصير والاختزال النسبي بفعل أحداث سياسية نوعية محددة تسرّع بعملية نقل التفكير السياسي لعموم المجتمع إلى نقطة جديدة أبعد من سلبية الخضوع وأقرب إلى فعل التغيير .

وتشكّل الحركة الاحتجاجية المدنية المستمرة منذ نحو سبعة شهور، والمتصلة موضوعياً ونشوئياً بانتفاضتي «الكهرباء» في حزيران ٢٠١٠، و «جمعة الغضب» في ٢٥ شباط ٢٠١١، أنموذجاً قياسياً لتحليل حدثٍ سياسي اتخذ صيغة حراك شعبوي أفلحَ في اختزال الزمن السياسي نسبياً عبر إحداث طفرة نوعية في الوعي السياسي السائد، بصرف النظر عما إذا كان هناك قطاف سريع أو بطيء لنتائج هذا الحراك .

وأمام هذا «التهديد» المتنامي لمصالحها المتشعبة في جسد الدولة المتهرئ ، أخذت السلطة اليوم تمارسُ - بحكم ثقافتها القدرية الساذجة- سياسة الهروب إلى الأمام نحو الهاوية، بمراهنتها على أمرين أساسيين من بين رهانات عدة سبق التطرق إليها :

- الرهان الأول : إن الحراك الاحتجاجي المدني الحالي الساعي إلى إنقاذ البلاد سلمياً، لا تشارك فيه إلا أقلية محدودة و«غير مؤثرة» من المجتمع، فيما الأكثرية «عازفة» عنه .

- والرهان الثاني : إن مآل هذا الحراك هو اليأس والقنوط والتبدد في نهاية المطاف .

وهي بذلك - أي السلطة - تدفن رأسها في الرمال، وتتخيل «رغبياً» ما تشتهي ذاتياً أن تكون عليه مسارات الأحداث ، لا ما ستؤول إليه موضوعياً بوصلةُ التراكم السيكوسياسي.

الأقلية النوعية أكثرية ! .

لتحليل رهان السلطة الأول على هامشية دور الأقلية ، لا بد من التذكير أن حتمية التغيير عبر التاريخ البشري ، أبداً لم تحدث بنتيجة

الفقر أو الحرمان أو الظلم أو الاستبداد بحد ذاتهم، بل بنتيجة الوعي بالفقر والحرمان والظلم والاستبداد ، وهذا الوعي دوماً صنعته الأقلية النوعية العبقرية محركة فكرة الحق والعدل عبر المكان والزمان ، أما الأكثرية فغالباً ما تقطف ثمار التغيير لاحقاً ، لتلحق به وتصبح جزءاً فاعلاً منه. فالأقلية كانت دوماً هي المعنى والنوع وزبدة الوجود البشري ومخترعة الوعي المعارض ، فيما كانت الأكثرية غالباً تمثل الكم المتردد أو الكسول أو الخائف أو الانتقامي، أو حاضنة الوعي الزائف الصلب ! .

والحق إن استمرار الحركة الاحتجاجية السلمية بزخم جيد يتزامن مع إصلاحات سلطوية ودولتية حقيقية متدرجة ، كان سيقدم ضمانات ملموسة لإنقاذ النظام السياسي ووضعه على سكة الترميم والديمومة والنجاة، أما انحسار هذا الحراك السلمي في ظل استئساد الفساد السياسي وتغوله النرجسي على مصير البلاد، فيعني أن طاقة الفعل الاحتجاجي ستتخذ مسارات سلوكية أخرى خلال المرحلة المقبلة، لا يمكن ضمان سلميتها أو التزامها بالنهج الصبور غير العنفي. وهكذا فإن أي تناقص في أعداد المحتجين السلميين أو تراجع في عنفوان التظاهرات السلمية ، إنما يقدم إشارة تنبؤية مهمة عن قصر عمر ونظر النظام السياسي الحالي .

إن وصمة الفقر التي اقترفتها البشرية حيال ملايين المعذبين من أبنائها هي واحدة من أسوأ تجليات دافع التملك عبر التاريخ، إلى جانب الحروب والاستبداد السياسي والاستئساد على الفئات المستضعفة ، ولذا ، فإن إعادة توزيع الثروة هو قانون سلوكي حتمي في كل المنعطفات التاريخية ذات الاحتقان السوسيوسياسي الشديد، وحين يتحقق الإصلاح السياسي المطلوب ، يستجيب رأس المال لإعادة توزيعه على نحو يضمن السلمية والتطور الهادئ نسبياً لعلاقات الإنتاج المتأزمة ، اما اذا اتسع الفقر وتجاوز عتبة الحد الأدنى من الكبرياء البشري دونما إرادة سياسية لتحقيق الإصلاح وتلبية حاجات الفقراء ، تصبح عملية إعادة توزيع الثروة أكثر دموية وقسوة وانتقاماً .

والفقر في عراق اليوم أصبح مفهوماً مركباً يستدعي أبعاداً اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية ونفسية متداخلة لإنتاج ظاهرة بشعة جعلت أكثر من ١٣ مليون عراقي يعيشون في مستوى ما دون الآدمية ، يقبعون خارج الزمن الاجتماعي بانتظار معجزة سماوية مستحيلة أو لحظة سياسية مجنونة - ما عادت مستبعدة - للانقضاض على ما

←

تبقى من إرث الدولة الهشة والمفلسة والمفككة.

حين تأبى السلطة أن تمارس حداً أدنى من الإصلاح الاقتصادي والسياسي لصالح المحرومين وتصر على استمرار تكديس الأموال في كفة قادتها وزبائنها، فعليها أن تواجه حداً أعلى من طاقة الإحباط المنفلتة لدى من يمثلون الأكثرية المحرومة المضطرة لخيار العنف، ضمن جدلية إعادة توزيع الثروة ولكن بوسائل الانتقام واعتبار الدولة غنيمة مستباحة .

إن مطالب الاحتجاج السلمي الذي تقوده الأقلية النوعية اليوم في العراق، تمثل الوصفة الشافية الأخيرة لكيفية تفادي تمزيق جثة الدولة على أيدي أبنائها، قبل أن تخرج الأكثرية المحرومة وتملأ المجال العام بخيارها الثأري الذي يستمد شرعيته من مظلوميتها المتراكمة .

اليأسُ أملٌ مؤجل !

أما لتحليل رهان السلطة الثاني على طفح اليأس لدى المحتجين ، فيجدر التنويه أن الحاكم الذي يتذاكى لقتل الأمل والإرادة، وإحياء اليأس والقنوط في الحياة السياسية ، إنما يحفر قبره بيده ، ويبدو أن عقدة «حفاري القبور الذاتية» لم تغادر عقلية من يمسكون بالسلطة في العراق بعد، إذ إنهم لا يعلمون أن اليأس مثل الأمل يصنع التغيير أيضاً، فكلاهما صنعا التقدم البشري. هذه الجدلية النادرة باتت تتفاعل اليوم في العراق على نحو جديد وغير متوقع.

فاليأس يفتح - سيكولوجياً- بوابة إلى الأمل، بل التحدي ، حينما تصر السلطة على ازدراء مطالب الناس والاستخفاف بها ، وهذا ما بدأ ينمو اليوم ، الأمل ليس هاجساً صوفياً، بل عنصراً أخلاقياً موضوعياً فاعلاً في كل معادلات التغيير والإصلاح عبر التاريخ ، حتى اليأس هو أمل مؤجل .

يقول فيلسوف الأمل «ارنست بلوخ» (١٨٥٥- ١٩٧٧)م : «الغد يحيا في اليوم ، والناس تتطلع إليه على الدوام..» ، متبنياً فلسفة «ليس- بعد»، إذ يرى أن البشر كانوا دوماً يتحركون بتأثير فكرة أن أفضل ما يرتجونه من أوضاع لم يتحقق بعد ، وأن تاريخهم إنما هو تاريخ امتزاج دافع الأمل -ببعديه الأنثربولوجي والانطولوجي- بمعطيات التطور المادي للتاريخ،وقبله كان «كارل ماركس» قد أطلق نبوءته الملهمة : «الحركة الداخلية للنظام القائم وتفاعلاته الخارجية تولد نقيضه في أحشائه ، وينمو هذا الجنين وينضج إذ يأخذ النظام القديم مداه ، ويزداد التوتر بينهما في داخل النظام القائم حتى يصل حداً لا يعود عنده النظام القائم قادراً على احتواء القوى التي تحمل بذور النظام الجديد. عند ذاك، تفجّرُ هذه القوى النظامَ القديم من الداخل وتقوض أركانه مشيدة النظام الجديد على أنقاضه ومن الدمج الجدلي بين عناصره» .

قد تبدو آفاق التغيير اليوم مغلقة أو مضببة، لكن «الأمل» ينخر ببطء ليفتت صخرة العقم، هناك عميقاً في لب قوانين التطور الاجتماعي، ولذلك لا يجدر الكف عن التفاؤل الهادئ أمام مشهد القيم المدنية العقلانية وهي تداعب رويداً رويداً القشرة الدماغية لملايين العراقيين، وبضمنهم فئات مهمة لمتدينين يختزنون النزعة اليسارية في رؤيتهم الأخلاقية لشكل الدولة العادلة والوطن الموحد .

هذا المشهد المتنامي إنما يوجه رسالة واثقة إلى المتأسلمين «الآمنين» في استرخائهم: «ثمة مفاجآت موضوعية بانتظاركم ، ذلك إن زمن التغيير بات ينهش ببطء - ولكن بثبات- ساعاتكم المتوقفة على توقيتات الماضي الرث!».

بانتظار يسار جديد !

الفرد العراقي - مدنياً كان أم إسلامياً- حين يريد أن يزدري السلطة السياسية الحالية ، بات يفعل ذلك - وهو يفعله كثيراً- دون أن يعتريه أي شعور بالذنب أو تأنيب من ضمير ، بل أنه بات يشعر بتقصير ضميري إنْ لم يفعل ذلك بحماسة شديدة ، بمعنى أنه فقد الرغبة بإيجاد أي مبررات تسبغ المقبولية على النظام السياسي، وهذه ميزة أو فضيلة ينفرد بها المجتمع العراقي اليوم بالمقارنة مع مجتمعات أخرى في الشرق الأوسط ما تزال تراوح بين كره السلطة المستبدة و«التعلق» المَرَضي بها لأسباب تتصل بتطورها السيكوسياسي .

إن تنامي وانتشار هذه النزعة النفسية العابرة للهويات الفرعية ، بازدراء السلطة، يعني أن ثمة شرعية سياسية أخرى غير معلنة وغير محددة المعالم بعد ، باتت في طور التكوين الذهني لدى الفرد العراقي ، مثلما هي في طور التكوين السوسيوسياسي العميق، تتهيأ لتحل تدريجياً محل الشرعية المتهرئة للسلطة الحالية، الأمر هنا يشبه الأظفر الجديد حين يبدأ بالنمو السري والبطيء من أعماق اللحم ليحل تدريجياً محل الأظفر القديم المتضرر، حتى تحين لحظة الاستبدال النهائية .

هذا الاستبدال المنتظر لا بد أن يعاني من التلكؤ والتردد ريثما تنضج شروطه السيكولوجية الموضوعية ، إذ أن المسافة بين النزعة الرافضة والسلوك الرافض ما تزال طويلة نسبياً بسبب حالة العجز والارتهان والعدمية والإفقار التي يعاني منها المجتمع السياسي في العراق منذ ما يقارب من نصف قرن ، واكتمال هذا النضج إنما أصبح مسألة وقت فحسب ، بحكم إصرار السلطة المنغلقة على مأسسة فسادها من جهة، وتنامي الوعي الشعبي بزيفها وهشاشتها ووقتيتها من جهة أخرى .

فالعراق اليوم يفتقر إلى وجود مجتمع سياسي مستقر المعالم، بل هو خليط من ولاءات سياسية ما قبل مدنية متناحرة ذات طابع ديني ومذهبي وعشائري وعِرقي، وبالتالي فإن انتقاله من مرحلة الدولة الهشة الفاسدة فاقدة الشرعية ، إلى مرحلة الدولة المؤسساتية الرشيدة مالكة الشرعية ، لا بد أن يستند إلى تحقيق توافقات سوسيوسياسية بين تلك الولاءات ما قبل المدنية ، وهذه التوافقات لن تنجزها العملية السياسية المغلقة للسلطة الكومبرادورية المتأسلمة الحالية ، بل سينجزها -واقعياً وموضوعياً- يسارٌ جديد يكون قادراً على إنجاز تماهي وطني وجداني جمعي بفكرة «العراقوية» ، مرتكزاً في ديناميات إلى النزعة المطلبية العامة باستعادة العدل وصيانة الكرامة الآدمية في مجتمع جرى تعريضه إلى أقصى درجات الظلم والإذلال .

ولا يقصد باليسار الجديد هنا أحزابٌ سياسية أو تنظيمات اجتماعية أو تيارات ايديولوجية متحالفة بعينها كما هو حاصل في بلدان أخرى استكملت البناء المدني لمؤسساتها الدستورية والسياسية ، بل هو تعبير توصيفي عن قرب بزوغ ثقافة سياسية عقلانية عامة تؤمن بجدوى ومشروعية وضرورة مشاركة الفرد - أيا كانت نزعته الايديولوجية- في صنع الحدث السياسي على نحو يضمن شكلاً من أشكال العدل الاجتماعي والسلم المجتمعي والهيبة الوطنية. الحديث هنا يجري عن يسار ديموغرافي جديد ينشأ عن نزعات سوسيوثقافية مؤيدة لفكرة الدولة المدنية ، بدأت بالبزوغ والانتشار لدى فئات سكانية عراقية مهمة ومؤثرة ممن يصنفون عادة ضمن إطار «المدنيين» أو «المتدينين» على حد سواء .

تشير جدليات الوضع العراقي اليوم إلى أن قسوة الإسلام السياسي وفساده العلني خلال أكثر من عقد من الزمن، دفعا التدين الاسلامي السلوكي العام للمجتمع - تمييزاً عن التدين السياسي التعصبي- إلى النأي عن فكرة أسلمة السياسة، والسعي عكس ذلك أي باتجاه تمدينها وتكنقرطتها ضمن مناخ نقدي متصاعد أساسه جدلية الظلم والعدل. فالجموع المتدينة كانت وستبقى تبحث عن ملاذ روحي تعويضي في طقوسياتها، ومع ذلك بدأت تفكر أن اللاإسلاموية واللاطائفية واللاعرقية واللامناطقية هي معايير جيدة لدولة منتظرة عادلة ، وهذه نزعة يسارية تستحق التوقف والتمحيص .

اليسارية تعني نزعة قيمية جذرية لتغيير العالم باتجاه أكثر اتفاقاً مع العقلانية والعدل والإقرار بوحدة القيمة البشرية. والسوسيولوجيا العراقية اليوم باتت تشهد تطوراً بطيئاً ومتريثاً وواعداً من هذا النوع ، النزعة اليسارية قبل أن تكون فكرة سياسية تفرز أحزاباً ونظماً سياسية ، هي نزعة سوسيوسيكولوجية جماهيرية بإطار ثقافسياسي شامل ، وهي ليست حكراً على العلمانيين واللادينيين ، بل هي متاحة سيكولوجياً لكل التصنيفات السياسية للبشر القادرين على التأثر بها ضمن مراحل تاريخية محددة .

وهذه الثقافة السياسية الجديدة لها أن تنبثق على المستوى السوسيوثقافي من التقارب التدريجي الحاصل بين القيم المدنية العدالوية الناهضة والتوجهات الدينية الإصلاحية المستنيرة، ضمن إطار أخلاقي وطنياتي ، قد يؤسس في المدى البعيد لمشروع سياسي كارزماتي يستهوي ملايين العراقيين المتلهفين لاستعادة هويتهم الموحدة من جديد .

إن الرافعة الأساسية لهذا المشروع مستقبلاً ستكون نشوء أحزاب وتنظيمات شبابية جديدة تستطيع أن تدمج ايديولوجياتها المتخالفة بفكرة الوطن الهوياتي المشترك، ضمن إطار تنظيمي إجرائي هو الدولة المدنية العاقلة المنتظرة ، فتأريخ التطور الاجتماعي للبشرية كان دوماً انعكاساً لروح اليسار - بكل أنماطه الايديولوجية- وهي تدبّ في الجسد المترهل للمجتمعات الخانعة والمحرومة في ذروة لحظات شقائها ومأساويتها .

اليسار بالمعنى النفسي هو قدرة العقل البشري على إعادة تنظيم أولوياته الذهنية وخياراته السلوكية بما يحقق له بقاءً أسمى وأجمل على مستوى الجماعات والأمم ، ولن يكون العراق استثناءً من كل ذلك ، وهو يختزن في ثقافته القيمية نزعةً يسارية اجتماعية كامنة ومتجذرة ! .

نداء إلى المؤمنين بالعدالة من البهائيين في اليمن

نتابع نحن أخوتكم البهائيين في اليمن بقلق متزايد تطورات قضية أخينا المواطن/ حامد كمال بن حيدرة الذي اعتقل منذ أكثر من سنتين وأربعة أشهر وتعرض للحبس والتعذيب والإهانة وحجبت أخباره لفترة طويلة عن اسرته وأطفاله الصغار، لا لذنب سوى كونه يؤمن بالله الواحد الأحد وبكتبه ورسله كافة ولإيمانه كبهائي بالسلام والمحبة وخدمة الوطن والانسان ووحدة الجنس البشري، وبأننا جميعا باختلاف اصولنا وقبائلنا وانتماءاتنا ومعتقداتنا قطرات بحر واحد وأوراق غصن واحد.

ان مصدر قلقنا ليس خوفا من حبس او خشية من عقاب إذ «لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا». إن مصدر قلقنا هو ما آلت إليه الأمور في بلدنا الحبيب بحيث يصبح بإمكان فرد واحد او عدد من الأفراد أن يعتدوا على حقوق الأبرياء ويضطهدوا الآمنين ويستغلوا مناصبهم وسلطاتهم للظلم والاعتساف ضاربين بحقوق المواطنة وحقوق الانسان عرض الحائط.

إن ما يتعرض له ابن حيدرة ليس إلا فصل من خطة منهجية مدبرة تهدف إلى القضاء على إحدى مكونات المجتمع اليمني المشهود له بالمسالمة والحب الصادق للوطن والعمل الجاد من أجل خدمة أبناء هذا الوطن الحبيب. إن اليمن السعيد الذي طالما اعتز وافتخر بالتنوع والتعدد وبأنه كان عبر التاريخ حاضنة مختلف الأديان والمذاهب تضطهد فيه أسرة كريمة تحمل تاريخا حافلا بالتفاني والعمل الصادق لخدمة هذه الأرض المباركة، ولا أدل على ذلك من تكريم السلطان عيسى بن علي بن عفرار سلطان المهره وسقطرة لهذه الاسرة نظير خدماتها الجليلة.

فصول هذا الانتهاك الصارخ للحقوق والعدالة بدأت في عام ٢٠٠٨ حيث تم اعتقال عدد من البهائيين اليمنيين وتعذيبهم أملا في تركهم لدينهم دون جدوى.

تم اعتقال الأخ حامد كمال بن حيدرة في ٣ ديسمبر ٢٠١٣م من منطقة عمله في بلحاف - محافظة شبوة حيث كان موظف بشركة النفط فاحتُجز في مكان عمله من قبل وكالة الأمن القومي. تعرض خلاله هذه المدة لشتى صنوف التعذيب والضرب والصعق الكهربائي والاهانة والامتهان لأدميته وذلك بسبب اعتناقه للديانة البهائية.

بعد تسعة أشهر، في الثالث من سبتمبر عام ٢٠١٤، تم نقله إلى مركز الاعتقال التابع لشعبة التحقيقات الجنائية في صنعاء واحتُجز من قِبل النيابة الجنائية. فتمكّنت زوجته وبناته الثلاث من زيارته للمرة الأولى منذ بداية اعتقاله الذي كان قد مضى عليه أكثر من تسعة شهور.

في البدء وجه إليه الادعاء تهمة تزوير الوثائق للحصول على الجنسية اليمنية بقصد التمويه على الهدف الحقيقي وهو محاربة البهائية والقضاء على مكون كامل من مكونات المجتمع اليمني. إلا أن مداولات القضية أثبتت بطلان التهمة وبأن حامد بن حيدرة مواطن أصيل ولد في اليمن لأب يمني.

لقد تدهورت الحالة الصحية لحامد بن حيدرة؛ إن طول مدة الحبس وضعف الرعاية الصحية بالإضافة إلى ما كان قد تعرض له من سوء معاملة وتعذيب وصعق كهربائي قد تسبب له في العديد من المشاكل الصحية. إنه اليوم في أمس الحاجة إلى اجراء عمليتين جراحيتين بصورة عاجلة، واحدة لقلبه وأخرى لإزالة المرارة. إلا أن ممثل النيابة السيد/ راجح زايد لا يزال يعارض الإفراج عنه بكفالة ما يعني حرمانه من العلاج والذي هو من أبسط حقوق الانسان.

وقد أكد أحد المستشارين القانونيين العرب المتابعين للقضية عن قرب بأن انتهاك السيد/ راجح زايد لحقوق الانسان تجاوز ابن حيدرة إلى أسرته الكريمة. فقد قام مرارا برفع الصوت وتوجيه الاهانات والتهديد لزوجته وبناته الصغيرات، وسعى مرارا إلى الغاء الإذن بزيارته في السجن، كما قام بتهديدهم بالسجن ومنعهم من الحديث إلى المسلمين. وإمعانا في الايذاء والتضييق عليهم قام بتجميد حساباتهم المصرفية ومحاولة منع زوجته السيدة/ إلهام من العمل والذي يعتبر مصدر الرزق لبناته بعد اعتقال والدهم. إن ما حدث لا يعتبر فقط انتهاكاً لقواعد العمل وأصول العدالة فحسب بل وتجاوز على القيم والأعراف الأخلاقية بالمجتمع اليمني وذلك بتعمد إيذاء زوجته وأطفاله الأبرياء.

كما أكد شهود بأن ممثل النيابة السيد/ راجح زايد قد أعرب مرارا وتكرارا عن نيته استهداف البهائيين والتضييق عليهم. ففي ٧ أغسطس ٢٠١٤ صرح لزوجة السيد بن حيدرة وللسيدة أروى عثمان الناشطة اليمنية لحقوق الإنسان بأنه سبق وقام بترحيل وسجن وتعذيب عدد من البهائيين، كما سمع عنه قبل ذلك بأن على البهائيين اليمنيين إنكار دينهم أو إقامة الحدّ عليهم. في إحدى الجلسات قام بحبس أثنين من الحضور رغم عدم ارتكابهم لأي مخالفة فقط لكونهم بهائيين.

ويؤكد المستشار القانوني بأن ممثل النيابة سعى في محاولة تلفيق التهم لحامد بن حيدرة حيث حاول أن يضم إلى الأدلة وثائق أصدرتها وكالة الأمن القومي مع علمه بأنها «وُقّعت» ببصمة ابن حيدرة وهو معصوب العينين بعد تعرضه للتعذيب. كما حاول أيضا أن يقدّم مذكّرات كتبها بنفسه زاعمًا أنها كلمات ابن حيدرة بهدف تلفيق تهم العمالة. وأضاف: «في كل استجواباته مع ابن حيدرة، ماعدا واحد منها، كان يعامله باحتقار وينتهز كل فرصة لازدراء ديانته وعقائده الدينية، ويؤكد بأنه سيعمل كل ما بوسعه ليستأصل جذور الدين البهائي من اليمن». علما بأنه قد تم الطلب رسميا من وكيل النيابة الجنائية السيد/عبدالله الكميم في سبتمبر

٢٠ ←

٢٠١٤م تغيير ممثل النيابة بشخص أقل تعصبًا ولكن تم رفض الطلب.

إن البهائيين في اليمن ليسوا أقلية مهمشة بل هم أبناء وبنات هذا الوطن ينتمون إلى قبائله ومدنه وقراه، فهم جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع ومكون أصيل من بنيته الاجتماعية، وهويتهم هي هوية أي مواطن يمني أصيل ينحدر من قبائلها الأصيلة وحاضرتها العريقة. إن تباين المعتقدات والمفاهيم الايمانية لم يؤثر يوما على هوية الانسان اليمني؛ فلطالما احتضنت اليمن مختلف المعتقدات والمذاهب بل والأيدولوجيات الفلسفية فهل ستضيق اليوم على دين يدعو للمحبة والسلام ويعمل من أجل بناء وارتقاء الوطن ورخاء وتقدم الانسان؟ إن بهائي اليمن لا يقبلون بأي حال من الأحوال أن يعاملوا كأقلية أو مجموعة منزوية، فجميع أبناء اليمن باختلاف قبائلهم ومناطقهم ومعتقداتهم مواطنون متساون في الحقوق والواجبات، ولا يملك أي شخص مهما كان منصبه أن يحرم ابن أية قبيلة أو مدينة من حقوقه وحرياته المكفولة بالدستور وبالإعلان العالمي لحقوق الانسان.

امتزج تاريخ الدين البهائي بأرض اليمن الحبيبة منذ بزوغ شمسه الأولى. ففي عام ١٢٦٠ هجرية (الموافق ١٨٤٤م) تشرفت ميناء «المخا» بقدوم شابٍ مبشرٍ بظهور دين جديد هو علي محمد الشيرازي معروف بحضرة «الباب». ففي حجته الشهيرة تشرفت مياه وشواطئ بحر العرب والبحر الأحمر بعبوره في رحلتي ذهابه وعودته. لم تكن هذه الحادثة التاريخية الهامة نهاية مطاف علاقة الدين الجديد بأرض اليمن السعيد. فعندما أمرت الإمبراطورية العثمانية بحبس «حضرة بهاء الله» في سجن عكا بفلسطين، عادت شواطئ وموانئ اليمن لتشهد مرور أعداد متزايدة من المؤمنين الأوائل بالدين البهائي والمحبين لحضرته والمنجذبين إلى آياته وكلماته. فالمسار المائي عبر بحر العرب وباب المندب والبحر الأحمر هو الطريق الذي سلكه جمٍ غفيرٍ من أهل المشرق القاصدين زيارة «حضرة بهاء الله» في سجنه.

إن مما يثير التعجب هو إلحاح ممثل النيابة على تحويل هذه الحقيقة التاريخية المشرّفة إلى تهمة ملفقة لحامد بن حيدرة ولسائر البهائيين. فهو يتناسى عن قصد أن الإمبراطورية العثمانية التي كانت تحكم فلسطين هي التي نفت حضرة بهاء الله وصحبه من بغداد إلى إسطنبول فأدرنة وصولا إلى فلسطين حيث سجنته في قلعة عكا في عام ١٨٦٨م إلى أن توفي هناك في عام ١٨٩٢م، فأصبحت بذلك عكا وحيفا حاضنة الأماكن مقدسة للبهائيين. إن ممثل النيابة السيد/ راجح زايد يعلم جيدا بأن كل هذه الاحداث وقعت سنوات طويلة قبل وجود دولة باسم إسرائيل، إلا أنه رغم ذلك يرى بأن هذا الحدث التاريخي وحقيقة وجود أماكن مقدسة للبهائيين في عكا وحيفا والمؤسسات الإدارية المعنية بها سبب كاف لتوجيه تهمة خطيرة ملفقة كالعمالة لإسرائيل؛ مع علمه التام بأن ابن حيدرة مثله مثل الآلاف من البهائيين بالمنطقة العربية لم يزر قط المواقع المقدسة البهائية احتراما لمواقف دولهم في الصراع القائم بالشرق الأوسط. كم اليوم أشبه بالأمس فكما حاولت الإمبراطورية العثمانية القضاء على البهائية بالحبس والاضطهاد، كذلك يقوم اليوم البعض في وطننا الحبيب بالتلاعب بالقانون والنظام وحبس المظلومين واضطهادهم على أمل القضاء على هذا الدين ولكن «يَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ».

منذ فجر التاريخ واليمن موئل الحضارات والتنوع والتعايش وقبول الآخر. وكما كانت أرض «السعيدة» سبّاقة في احتضان مختلف الأديان والطوائف (كالإسلام واليهودية والمسيحية وغيرها)، فقد احتضنت الدين الجديد بنفس الروح الايمانية التوّاقة إلى نور الحقيقة، وصار العديد من أبنائها بهائيين يسعون لخدمة ورخاء وطنهم الغالي انطلاقاً من حبهم لأرضهم المعطاءة وما يمليه عليهم إيمانهم بتعاليم تحثهم على خدمة الإنسان والوطن والعالم، وتوجههم إلى العمل من أجل رقي وتقدم بلادهم ومجتمعهم وأبناء وطنهم يداً بيد مع أتباع مختلف الأديان والعقائد والمشارب دون تمييز، منطلقين من ايمانهم بـ «عَاشِرُوا يَا قَوْمِ مَعَ الْأَدْيَانِ كُلِّهَا بِالرَّوْحِ وَالرَّيْحَانِ. كَذَلِكَ أَشْرَقَ نَيِّرُ الإِذْنِ وَالإِرَادَةِ مِنْ أُفُقِ سَمَاءِ أَمْرِ اللهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» حضرة بهاء الله.

لا نشك بأن المحاكم والقضاء والنيابة ومؤسسات المجتمع المدني زاخرة بالمدافعين عن العدالة والمؤمنين بأن العدل والانصاف واحقاق الحق أساس الحكم وصمام الأمان لتطور المجتمعات وتقدمها ، إلا أن الظروف القاهرة التي يمر بها يمننا الحبيب والصراعات والحروب اتاحت الفرصة لمن لهم مآرب أخرى أن يظلموا ويعتدوا على حقوق المواطنين. إن البهائيين في اليمن يرفعون أكف الدعاء إلى الله البارئ العادل أن يوفق القضاء والمحكمة التي تنظر في قضية حامد بن حيدرة إلى احقاق الحق وترسيخ العدالة وسد الطريق على من يحاولون استغلال السلطة للظلم وتنفيذ مآربهم.

إن ما هو على المحك اليوم هو هوية وثقافة التعايش في وطننا الغالي. إن ملاحقة ومحاكمة المواطنين وتصنيفهم بسبب معتقداتهم، وتعذيبهم وإهانتهم وتلفيق التهم لهم، نكسة أخلاقية وإهانة مباشرة لتاريخ اليمن الغني بالتسامح والأخوة وقبول الآخر. إن الشعوب والأمم في عالمنا المعاصر تسعى من أجل ترسيخ التنوع وتأصيل التعايش في مجتمعاتها، فقد أدرك العالم بأن التنوع والتعدد سبب مباشر في الثراء الفكري والثقافي وحالة صحية تساعد على ترسيخ الاستقرار والسلم الاجتماعي وتطور ورخاء المجتمعات. كم يؤلمنا أن نرى البعض في يمننا الغالي يسعى جاهدا إلى تأصيل التفرقة والتصنيف والظلم والاعتساف. ألا يكفي كل ما يحدث في بلدنا من حروب وصراعات وتأجيج للتعصبات لنعي بأن لا مناص أمامنا سوى قبول الآخر وتعزيز التعايش والدفع في اتجاه السلام والوئام؟

يمننا الذي طالما كان مضربا للمثل في الحكمة ونموذجا رائدا في المنطقة للتعدد والتنوع والتسامح يعاني اليوم ممن يحاولون تشويه هويته والاعتداء على حريات أبنائه فهل من مستجيب.

ساحتنا السياسية الى أين !!

سعيد شامايا

لست ناقدا او عاتبا بل مستنجدا متجاوزا العيوب والاخطاء التي في داخل ساحتنا اوالتي هناك خارجها ، المهم أن نشخص ما لدينا لإنها مرحلة خطرة متداخلة في متغيراتها الخطيرة ، اوقد تنقلب نجاة للوطن ، قلق ومخاوف متوقعة صعب التكهن بنتائجها ، ونحن لاهون عنها في عدم رأب الاصداع التي تظهر داخلنا بل حكماء في الاعلان عنها ليتجسم تشتتنا و ضعفنا امام الاخر ، هلموا وكونوا مع الاحداث موحدين في العمل والراي لتصونوا لشعبكم موقعا حرا تتمنونه وتتغنون به في وطنكم ، كونوا في الساحة السياسية او ادعموها مجدين اومعها مرشدين موحدين،واستنجادي هذا ليس بعيدا عن كنيستنا المباركة ، التي نتمناها فاعلة .

دخلت احزاب شعبنا الساحة السياسية بهويات من السهولة الحصول هليها ومنها من كان يمتلكها و يعتز بتاريخها، وكل ينشد : أنا آبن بين النهرين لغتي وتاريخي ومعتقدي شهادات لم ولن تقوى الخصوم او النيات السيئة أن تمحوها ، نحن هنا ونبقى هنا لاتقتلنا حجارة الراجمين ولا ممارسات الفاسدين بالوانها القومية او الدينية او السياسية ، ربما دخلنا الساحة بحاجة الى المؤهلا ت المطلوبة اوهي ضعيفة ، ربما لم نشخص بنجاح مع من سنتعامل سياسيا وما الاسلحة الملائمة والمناسبة لوضع الوطن بعد الدكتاتورية، ربما لم يعزز بعضنا موقعه بماضيه و شعبيته، فقط كنا منبهرين باصلنا وتايخنا واثارنا والمظالم التي ألمت بشعبنا تاريخيا كرصيد او كاسلحة لم يقو الزمن على محوها، ايضا معتزين بموقعنا في الساحة ، (وإتكأنا على مخدة التاريخ) وفاتنا ان الاوضاع التي استجدت ضيعت المقاييس السياسية والاجتماعية بل الانسانية، ربما سر البعض منا لهذ الواقع عزاؤهم في ضعف ساحات الاخرين وضعف مواقعهم الوطنية في التغيير الذي فُرض والذي تمنيناه ثورة، بل ضعف مواقفهم ابان الاضطهاد الدكتاتوري اي ماضيهم السياسي، رصيدهم الاسماء الدينية التي قارعت الدكتاتورة وضحت ، لكن هؤلاء الابناء عادوا سعداء حين قادوهم ليستقبلوا التغيير كطليعة سياسية، هكذا كان تقدير وتصميم مهندس التغيير بل هكذا ارادها ليضمن حاجة السلطة الجديدة الى وجوده الدائم مراقبا ومنفذا باسم اصلاح الاوضاع في المنطقة، ايضا لتفويت الفرصة من أمام المناضلين الذين لهم موقعهم و تحملوا اضخم التضحيات والخسارات .

هذا كان واقع ساحتنا السياسية بوجودها وبمن فيها، ولم تكن منفصلة عن الوضع العام بل كان ينظر كل حزب من زاويته الخاصة ليكون له موقعه القيادي، وكما قلنا اعلاه بهويتنا التاريخية ، سر الخصوم لهذا التشتت والذي برز احيانا صراعا داخليا لم تقو الاضاع كبته او تجاوزه وارادوه من التاريخ والى التاريخ، ارادوه منازلات قومية وغُطيَ اعلامنا بصراع الاسماء التاريخية كقوميات متنافسة، وكل مدرك انه سيضعفنا بل يدمرنا، لكنه بقي كل معتز باسمه التاريخي، فجاءت ردود الافعال للسياسي المراقب من خارج الساحة السياسية من داخل الوطن ومنهم في الخارج ، سلبية بل كانوا ايضا مشاركين في الصراع، ينظرون الى الاحزاب (كأن من في الساحة والذي من خارج تأيده سارق سرق موقعه دون تأهيل اواستحقاق) فراحت ترجمهم دون أن تنتقد اعمالهم ، حتى الكنيسة التي حاول السياسيون التقرب والتعاون رفضتهم وكأنهم لصوص يسرقون مهمتها و شبابها ومخلصيها ، واستمر الرجم في داخلنا ومن خارجنا، متجاهلين نشاطات ومنجزات نافعة أُنجزت للمرحلة وسط سوء الاوضاع وضياع حقوق الشعب برمته، وتفاقمت الكارثة عودة ايتام البعث يقودون داعش ليدفع العراق الى حافة الهاوية(جميعنا لم نكن منصفين في معالجة اشكالية ساحتنا السياسية) .

بل الحكم على الاحزاب أن تتوارى ليحل محلها عناصر نزيهة ومخلصة لها موقعها وسط شعبها ، وانتظرنا البديل المنقذ كي لا تبقى ساحتنا فارغة، حاولت الكنيسة مستثمرة احترام وتقدير الاخرخصوصا من في السلطة لموقعها الديني لتكون المنقذ لكنها كانت وعود مخيبة، ايضا ظهرسايون يشكل منظمات اجتماعية مدعومة اعلاما وماديا ، لكنها لم تغني ولم تعزز الساحة الياسية، انما تبرزهم اعلاميا كمصلحين يخدمون المجتمع .

بكل تواضع أُذّكر قارئي المخلص لقضيتنا كم ناشدت بل واستجديت الموقف الصالح المفيد لانقاذ ساحتنا صارخا كمحايد(مناشدا المثقفين و المناضلين السابقين والمتابعين المخلصين: دواؤنا في معالجة واقعنا السياسي الذي يكمن في عدم وحدتنا شعبا وقوميتنا وكنيستنا بتوافقها ، كم ناشدت الاقلام التي اهملت حربها للنظام الفاسد او تراخت لتصب جام غضبها على الاحزاب، أُكرر باصرارلست بقولي هذا مدافعا عن الاحزاب المخذولة وإنما كنت داعيا مستجديا ان يدخل الساحة من يجد في نفسه القدرة من اجل العلاج لضعفنا اولنقص اداء سياسيينا يدخلها سياسيا فارضا وجوده متمتعا بتاريخه و بقوة شعبيته التي يحتاجها الحزب المناضل ! وتنبهت الاحزاب في مرحلة مهمة (وكانت مساع حميدة قادتها الى تجمع يوحد جهودها ويلبي الدعوات المخلصة التي تكررت ! توحدوا) ولم يضمن هذا التجمع للاسف تدارك الاخطاء والممارسات التي ظهرت هنا وهناك وكأن دأبنا في ساحتنا السياسية أن يفتش كل منا لموقعه رصيدا معتمدا رصيده العملي خلال الوضع القائم ، وتجاهل انه مع خصم فاسد لا يمكن استخلاص اي مكسب قومي والصراع القومي والطائفي فيما بينهم قائم حد التناحر، تماهلت بعض احزابنا في تقدير وحدة العمل والمشاركة الجامعة، حفز هذا الواقع كل الجهات لمحاربة الاحزاب لانها ما نالت شيئا لشعبها متجاهلة المساعي والجهود الايجابية المبذولة متناسية ان السلطات الحاكمة تحرم حتى ابناءها وقاعدتها، الذين او صلوها الى مواقعها لتنال شرعية التصرف والتحكم اللاشرعي واللا إنساني، فكم نتوقع نصيبنا منهم لنيل الاصلاح المرتجى ؟ .

أُكررأيضا لست مدافعا عن التجمع القائم ولا عمن يجتهد خارجه إنما استجدي العلاج لقضيتنا من كل متطوع مخلص لشعبه، والساحة السياسية غير مسورة بل أبوابها مفتوحة هلموا اليها موحدين اومستقلين ومفيد أن،نقول لقيادة الكنيسة ليكون لهم موقع و رأي موحد جامع يشارك ويبارك بلقاءات ودية وحوارات هادئة معالجة، كما نقولها لمظمات المجتمع المدني التي ناضلت من اجل المنكوبين من ابناء شعبنا بسبب هجمة داعش وتشريده لها، حقا ابلوا بلاء حسنا لكنهم باتوا يظهرونه وكأنهم هم العوض والبديل عن الاحزاب الفاشلة، كل هؤلاء مدعون ليأخذوا مواقعهم في تجمع جديد له وحدة اهدافنا ومطالبنا مع صيانة ما انجز مهما كان متواضا والسير قدما الى يث قوة داخلية ترضي شعبنا وتعززموقعا وطنيا مع القوى الوطنية النظيفة المخلصة وموقعا نزيها وسط التراكم الفاسد بعيدا عن اية علاقات سياسية لاتخدم قضيتنا .

الذكرى السنوية لإختطاف الدكتور أحمد صادق الموسوي

مع مرور أكثر من عقد على حادثة الاختفاء القسري لرئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان احمد صادق الموسوي من قبل جماعة معادية للإنسان وحقوقه وكرامته ، والذي كان الدكتور الموسوي من ابرز الناشطين في مجال الدفاع عن حقوق الانسان ، وقد حفلت الصحف والمجلات ووسائل الاعلام الاخرى بذكر هذا الحدث المؤلم آنذاك ، وكتبت العديد من المقالات التي جاءت على الكثير من مسيرته ونشاطه في مجال المجتمع المدني وحقوق الانسان وتحدثت عن صفاته وسجاياه الطيبة في وطنه ومنفاه .

ويتضح من احاديثه مع معارفه واصدقائه انه متمردا على الاعراف العشائرية والتقاليد القديمة التي تقييم الانسان بحسبه ونسبه ، واتباعه للعادات الموروثة ، التي تعيق الانسان نحو التقدم والحياة العصرية الحديثة ، اضافة لتناقضها مع القيم النبيلة والاخلاق الحميدة ، والتي تؤكد على الانسان كقيمة عالية وسامية لا يعلو شئي عليها ، (الانسان نظير الانسان ام بدينه أو بخلقه) .

وعن تجربته الطويلة زمنيا في دمشق ، واكمال دراسته في بلغاريا ، وتردده على بيروت ، تعلم أن المسلم مسلم ، والمسيحي مسيحي . . فالكل يسيرون في طريق واحد لهدف واحد وأن دخلوا من ابواب مختلفة ، فالطرق والابواب مفتوحة للجميع ، وايضا بعضها على بعض . وتعلم من تجربته السياسية ونضجه الفكري أهمية الاعتراف بالأخر واحترام الرأي الأخر والدفاع عن الرأي الأخر ، سواء أتفق معه أو خالفه ، لأن ما يخالفه ولا يقبله الأن ربما سيقتنع به ويقبله مستقبلا ، (رأي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب) ، وأثناء الاحداث السياسية الخانقة بسب الحروب التي خيمت على المنطقة كرس وقته الى جانب نشاطه في مجال حقوق الانسان للعمل للسياسي مع المعارضة العراقية الوطنية ومن أكثرهم ادانة للعنف ونقمة على الارهاب والارهابين . . وكان يجيب عن سؤال مطروح وقتها من ادخل الحروب الى المنطقة وحرقت الاخضر واليابس ، مجيبا على السؤال ؟ ان سياسة الاستبداد لحكام دول المنطقة للبقاء في السلطة من ناحية والدول الكبرى لتسويق الاسلحة من ناحية اخرى ، وخير مثال على ذلك حرب بيروت التي استمرت ١٥ عام ، والحرب العراقية الايرانية وحربي الخليج .

كان محافظا على مبادئه ، مدافعا عنها ، مقاتلا في سبيلها ، يسعى لتوسيع قاعدتها ، لتشمل الأنسان والدفاع عن حقوقه اينما كان ومن مختلف الاجناس ومن مختلف الاديان والالوان والتوجهات والمعتقدات والمراكز ، وكان يردد دائما ان مجال حقوق الأنسان والعمل فيه أوسع من أي مجال اخر .

دمشق مدينة أحبها اكثر من سواها ، ففيها قضى سنوات جميلة عوضته عن ابتعاده عن وطنه وأهله وذكريات الطفولة، فالعراق يعتبره القلب الذي لا يمكن أن يعيش بدونه، ودمشق العين التي يرى من خلالها جميع الاشياء بحلوها ومرها ،

الغائب الحاضر الدكتور أحمد الموسوي

والتي يشعر انه حر طليق فيها ، ولا يحس بأنه في داخل السجن أو القبر الذي ولد فيه .

ولد الدكتور احمد الموسوي في النجف الأشرف المدينة التي اشتهرت بالمرجعية الدينية الاسلامية من اسرة محافظة واجتماعية في آن و قريبة من الحركة الوطنية العراقية ، فانخرط جل افرادها في العمل الوطني كما هو حال الدكتور احمد الموسوي .

نحن في الجمعية العراقية لحقوق الانسان ، نعتبر غياب الدكتور احمد الموسوي أوجد فراغا لا يمكن ملئه الا بعودته ، و نكمل مشواره ونسير على خطاه ونحرص على صدور مجلة « صوت الانسان » والذي كان حريصا على مواصلة صدورها رغم المصاعب التي تواجهنا ماديا ، بسب حرصنا على استقلالية الجمعية كمبدأ اعتمد منذ تأسيسها .

وخير ما نختم استذكارنا لهذا الحدث المؤلم وانتظارنا لعودت الدكتور احمد الموسوي كلام الله سبحانه وتعالى (ان ذلك على الله يسير) ولا يوجد في الحياة شئي مستحيل مهما بلغت الصعوبة .

الجمعية العراقية لحقوق الأنسان / بغداد

٦ / ٣ / ٢٠١٦

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum of Human Rights Organization

No.45 Apr. 2016 العدد الخامس والأربعين - نيسان ٢٠١٦

كذبة نيسان .. إن انتهت المحاصصة في العراق بأمان !

أ.د.قاسم حسين صالح

تزامنت كذبة نيسان مع المطالبة بتشكيل حكومة تكنوقراط مستقلين ، ومع الاعتصامات ودخول السيد مقتدى الصدر المنطقة الخضراء .. فدفعني فضولي الى ان اتحرى حكاية الكذبة ، فوجدت ان الروايات تتعدد في اصل (كذبة ابريل – نيسان)، اذ يرى بعض الباحثين انها تعود إلى القرون الوسطى حين كان شهر نيسان (أبريل) في تلك الفترة وقت الشفاعة للمجانين وضعاف العقول فيطلق سراحهم في أول الشهر ويصلّي العقلاء من أجلهم،فنشأ عيد باسمهم (عيد جميع المجانين) أسوة بالعيد المشهور باسم عيد جميع القديسين .

غير ان اكثر الروايات شيوعا ترى ان (الكذبة) بدأت في فرنسا بعد تبني التقويم المعدّل الذي وضعه شارل التاسع (١٥٦٤) بوصفها اول دولة تعمل بهذا التقويم حيث كان الاحتفال بعيد رأس السنة يبدأ في ٢١ آذار وينتهي في الاول من ابريل- نيسان، وعندما تحول عيد رأس السنة الى الأول من كانون الثاني ظل بعض الناس يحتفلون به في الاول من نيسان كالعادة ، فيما يرى باحثون ان (كذبة نيسان) تقليد اوربي قائم على المزاح باطلاق الشائعات او الاكاذيب ، لأن فصل الربيع يبدأ في نيسان ومع الربيع يحلو للناس المداعبة والمرح .. فاستلطفوها وصارت عادة المزاح مع الأصدقاء وذوي القربى في ذلك اليوم رائجة في فرنسا ومنها انتشرت إلى البلدان الأوربية .. وصار الكذب فيها مباحا في هذا اليوم لدى شعوبها باستثناء الشعبين الاسباني لكونه يوما مقدسا دينيا ، والألماني لأنه يوافق يوم ميلاد الزعيم الألماني (بسمارك) ، وفي بريطانيا ، وشعبها من اشهر شعوب العالم كذبا في اول نيسان،حمل البريد عام (١٨٦٠) إلى مئات من سكان لندن بطاقات مختومة بأختام مزورة تحمل دعوة إلى مشاهدة الحفلة السنوية «لغسل الأسود البيض» في برج لندن فسارع جمهور غفير من السذج إلى برج لندن لمشاهدة الحفلة المزعومة .

في العراق .. اخذت كذبة نيسان ابعادا تكشف عن حاجات ودوافع سيكولوجية تعبر عن شخصية الفرد العراقي .. بعضها مقالب طريفة لاسيما بين أصدقاء شباب (ينصبون) على احدهم ، غالبا ما تكون عاطفية كأن يقلد احدهم صوت فتاة تبدي له اعجابها به وولعها فيه .. فيصدّق .. ويطلب منها اللقاء .. فيأتي الى المكان الذي فيه من حاكوا له المقلب ! .

لكن اغلب (كذبات نيسان) العراقية تتوزع بين مقالب تحمل اخبارا مفزعة (شدّ حيلك اخي .. ترى الوالد انطاك عمره ، او.. اخوك .. دعمته سيارة وأخذوه للمستشفى ، او اسرع يمعود ... ترى صار حريق بمنطقتكم ...) ، وأخرى سياسية تحمل ايضا خبر موت من يكرهون ، او مفارقات لا تحصل مهما يكون ! .. فذهب بي تفكيري الى مقاربة فنتازية .. ماذا لو اعلن في السبت الموافق(١ نيسان)عن تشكيل حكومة تكنوقراط مستقلين ؟ هل ستكون حقيقة ام انها كذبة الاول من نيسان ؟ .

انا شخصيا سأعتبرها كذبة نيسان ، لا لتزامنها .. بل لأن المحاصصة في العراق غير المحاصصات في كل دول العالم .. ولك ان تعرف ان المحاصصة السياسية معمول بها في الاتحاد الاوربي ودول ديمقراطية ، ما يعني ان المشكلة ليست في (المحاصصة) ذاتها بل في آلية التطبيق والمنهج ومستوى وعي قادة الكتل السياسية ، وما هو حاصل في العراق أن اغلبية الاحزاب ليست سياسية بالمفهوم الاجتماعي – الاقتصادي- الوطني بل هي تنظيمات دينية مذهبية واثنية لا تمتلك برامج وطنية ، بقدر ما تهمها مصالحها لدرجة ان المحاصصة عندنا كسرت الرقم القياسي في عدد الوزارات بين بلدان العالم قياسا بعدد السكان ليتقاسموا فيما بينهم ثروة البلد عبر حكومات ما شهد العراق في تاريخه افسد وأفشل منها .

يذكر بريمر في كتابه (عام في العراق) ان الشيعة جاءوا يطالبون بحقوقهم وكذا فعل السنّة والكورد ، وسواء كان هذا هو السبب او ان اميركا كانت تقصد اذكاء روح الطائفية في المجتمع العراقي لمصالح استراتيجية تخص اعادة تقسيم الشرق الاوسط ، فان بريمر اعتمدها في تشكيله (مجلس الحكم) .. مع ان النظام الطائفي ألد اعداء الديمقراطية،ولا يمكن لزعيم طائفي ان يكون ديمقراطيا لأنه يؤمن ان طائفته فوق الجميع وان مرجعيته لها تعلو على مرجعيته للناس والوطن .

ومنطقيا .. يفترض بعد ثلاث جولات انتخابية ان تتعزز الحياة الديمقراطية في العراق وترسخ الحريات وحقوق المواطنة ويعاد احياء الشعور بالانتماء للوطن .. لكن ما حصل ان المحاصصة اوصلت الحال الى التفكير بتقسيم العراق ، لأن قادة الكتل السياسية استفردوا بالسلطة لدرجة انهم قسموا الوزارات ومؤسسات الدولة على اساس الطائفة والقومية وحتى العشيرة،وصارت الوزارت دويلات داخل (دولة) لا تمتلك مقومات الدولة .. وانجبت نخبا فاسدة تتقاتل على مكانة كل طائفة وقومية وحصتها في المنصب والثروة ، واشاعت الفساد السياسي والمالي والاداري ، وجرى تغييب مفهوم الوطن على مدى ثلاث عشرة سنة ! .

والآن ، وبعد ان جنى العراقيون البؤس والشقاء والفواجع من الذين انتخبوهم صاروا يطالبون بانهاء المحاصصة السياسية ، استقطبها مؤخرا السيد مقتدى الصدر وانظم اليه المدنيون بمن فيهم الشيوعيون والعلمانيون ، ليمنح نفسه (ممثل الشعب) وخادمه ويطالب بتشكيل حكومة تكنوقراط مستقلة ، وانه يريد ثلثاها في الأقل من القائمة التي اعدتها لجنة قام هو بتشكيلها ، واقترحت اسماء هم من وجهة نظرها الأكفأ في البلد ، مع ان غالبيتهم لا يمتلكون خبرات تخصصية ، وبينهم من هو ليس معروفا عزا البعض ترشيحهم الى علاقات شخصية ، فيما السيد رئيس الوزراء لديه قائمتان واحدة تمثل الكتل وأخرى اعلن عنها النائب علي العلاق في مداخلته بجلسة البرلمان (الاثنين ٢٨ آذار) من ان العبادي مستعد ان يعلن غدا حكومة تكنوقراط مستقله ان وافقت الكتل السياسية ، مخاطبا اياها بالوجه بأنهم متشبثون بوزرائهم .

ولنفترض انه جيء بالأكفأ من قوائم : الصدر ، العبادي ، الحكيم ، علاوي ، المطلك ، الجبوري ، .. فهل بمستطاع الوزير المستقل ان يقضي على محاصصين في داخل وزارته اغرموا بالسلطة والجاه والثروة ؟ ! .

نعم .. ان تشكيل كابينة جديدة مطعمة بتكنوقراط .. ممكن .. لكن ان يقال ان المحاصصة انتهت في العراق بأمان .. فتلك اقوى كذبات الأول من نيسان ! .